Available online at http://jgu.garmian.edu.krd

Journal of University of Garmian

https://doi.org/10.24271/garmian.2023.10364

انحلال العلاقة الزوجية والعوامل التي أدت الى إرتفاعه فى إقليم كردستان – العراق دراسة فقهية تطبيقية

محمد خضر قادر

المعهد التقني، جامعة أربيل التقنية ، اقليم كردستان العراق

Article Info

Received: July, 2023

Revised: July, 2023

Accepted: August, 2023

Keywords

عوامل، انحلال، الزوجية، الحلول، التقليل

Corresponding Author

الملخص:

هذا البحث هو دراسة فقهية تحليلية لموضوع انحلال العلاقة الزوجية فى اقليم كردستان–العراق، فالانحلال الزوجي ينطلق من عملية مهمة جداً وهي الزواج، الذي يعد عاملاً من عوامل بناء المجتمع، فيما يعد الطلاق عامل هدم للمجتمع، اذ يؤدي الى تفكك الاسرة وانحلال العلاقات الزوجية، ويترتب عليه آثار سلبية فى تفكك الاسرة وازدياد العداوة والبغضاء والآثار السلبية على الاطفال ومن ثم الآثار الاجتماعية والنفسية العديدة بدءاً من الاضطرابات النفسية الى السلوك المنحرف والجريمة وغير ذلك.

لذا رأينا من الضرورى القيام بدارسة العوامل التي تؤدي الى ارتفاع انحلال العلاقة الزوجية في خلال السنوات (2017 الى 2022) لغرض معالجتها علمياً من أجل الحد منها والتقليل من إنتشارها في إقليم كردستان–العراق وذلك من أجل إعادة بناء الأسرة الكردية.

المقدمة:

الحمدالله، والصلاة والسلام على رسول الله(ﷺ)، وعلى آله وأصحابه ومن والاه، تعد مشكلة الطلاق من اعقد المشكلات الاجتماعية فى حياة الأسرة، لأن آثار هذه المشكلة لاتمس الزوجين والابناء فقط، بل ولها آثارها السلبية على المجتمع ككل، فأطراف العلاقة المتضررون من الطلاق يلحق بهم الأذى المعنوي والمادي مدة طويلة، مما يترتب عليه خلل فى العلاقة الشخصية والأسرية والاجتماعية، فقد أصبحت هذه الظاهرة في مجتمعنا الكردي تؤرق الحياة وتغذي الشقاق بين الافراد وتمزق نسيج بنائهم الاجتماعي، وتترتب عليها بعض المشكلات الفرعية ذات الابعاد الاجتماعية الخطيرة مثل التشرد وإنحراف الاحداث والجريمة والتسول ... والخ.

ولكن بالرغم من هذه الاضرار والآثار السلبية، وعلى الرغم من حدوث انحلال العلاقه الزوجية فى بعض الاحيان لأسباب تافهه جداً، إلا إنه يعد الطلاق من أفضل الحلول فى الحالات التى يستحيل فيها إستمرار الحياة الزوجية بمودة ورحمة لإنقاذ أحد الطرفين أو كلاهما، وأيضاً إنقاذ الاطفال (فى حال وجودهم) من جحيم المشكلات والشجارات اللامتناهية بين الأبوين وهو ما يؤثر سلباً على الحالة النفسية والتكوين الخلقى لهولاء الاطفال .

أولاً: أهمية موضوع البحث واسباب اختياره: - تكمن اهمية موضوع البحث وأسباب إختياره فيما يأتى: -

١- تأتى أهمية هذا البحث فى كونه يعالج واحدة من الظواهر الاجتماعية المهمة والأساسيه والتى زاد إنتشارها فى الوقت الحالي بشكل ملفت للنظر، لذا بات من الضروري القيام بدراسة هذه الظاهرة دراسة علمية تتوخى من خلالها معرفة الاسباب والعوامل التى ادّتْ ولا تزال تؤدى الى ارتفاع معدلات انحلال العلاقات الزوجية لغرض معالجتها، ومن اجل الحد منها والتقليل من إنتشارها فى اقليم كردستان – العراق وذلك من اجل إعاده بناء الاسره الكردية للقيام بمهامها كونها النواة الاساسية للمجتمع والتي من خلالها يحقق المجتمع أهدافه فى

النمو والتطور وتحقيق الاستقرار الاجتماعى وهو غاية عملية التنمية البشرية .

٢- ولكى نقدم الحلول المقترحة لعلاج مشكلة انحلال العلاقات الزوجية والتقليل منه، لاستمرار الحياة الزوجية وإقامة علاقة سليمة جديدة بين الزوج والزوجة .

ثانياً: أهداف البحث: ينحصر أهداف البحث فيما يأتي : -

١-بيان أهم العوامل التى أدتْ أو لا تزال تؤدي الى إرتفاع انحلال العلاقات الزوجية في إقليم كردستان-العراق.

٢- تقديم أهم الحلول والمقترحات لعلاج مشكلة إرتفاع معدلات انحلال العلاقات الزوجية في اقليم كردستان–العراق والتقليل منه.

٣- وضع التوصيات التي من شأنها أن تعالج هذه المشكلة.

ثالثاً: إشكالية البحث: - من الواضح أن مشكلة انحلال العلاقات الزوجية في إقليم كردستان–العراق تشكل أمراً خطيراً نظراً لارتفاع معدلاته لأسباب وعوامل مختلفة إجتماعياً وإقتصادياً ... الخ لذا جاء بحثنا ليسلط الضوء على العوامل الكامنة وراء إنتشار ظاهرة انحلال العلاقات الزوجية في إقليم كردستان – العراق تتحدد مشكلة هذا البحث في زيادة حالات الطلاق الذى لم يستمر في أغلب الاحوال إلا سنوات معدودة أو ربما أشهر، مع شيوع إعتقاد بأن حالات طلاق كهذا قليلة ونادرة، إلا إن من يقوم بزيارة الى محاكم الاحوال الشخصية سيفاجأ بعدد حالات الطلاق التى يتعامل معها القضاء بشكل شبه يومى، أضافة الى عديد من حالات الطلاق تحدث يومياً خارج المحاكم بسبب عدم تسجيل عقود زواجهم داخل محاكم الاحوال الشخصية، خاصة في القرى والأرياف والتى يجرى فيها الزواج والطلاق خارج المحكمة، لهذا لم نتوصل الى إحصائية رسمية تكشف إرتفاع معدلات انحلال العلاقات الزوجية في إقليم كردستان –العراق.

رابعاً: منهج البحث: - إلتزاما بالمنهج العلمي للبحث بصفة العامة، ولغرض الاحاطة بكل جوانب الموضوع، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلى، وعن طريق هذا المنهج:

1- يتبين لنا بأن آثار انحلال العلاقات الزوجيه لاتمس الزوجين والابناء فقط، بل لها آثارها السلبية على المجتمع بأكمله، وتترتب عليه بعض المشكلات الفرعية ذات الابعاد الاجتماعية الخطيرة مثل التشرد وإنحراف الاحداث والجريمة والتسول.

2- وتبين لنا أيضاً من خلال دراستنا لهذا البحث وهذا المنهج بأن على الرغم من حدوث انحلال العلاقات الزوجية فى بعض الاحيان لاسباب تافهة جداً، إلا أنه يعد الطلاق من أفضل الحلول في الحالات التي يستحيل فيها استمرار الحياة الزوجية بمودة ورحمة، لإنقاذ أحد الطرفين أو كلاهما من جحيم المشكلات والشجارات اللامتناهية بين الابوين، ومن ثم قدمنا الحلول والمقترحات المناسبة لعلاج مشكلة الطلاق والتقليل منه.

خامساً: هيكلية البحث: - نظراً الى طبيعة الموضوع، فقد قسمناه على مبحثين: -

يتناول المبحث الاول بالايجاز دراسة الجوانب المهمة لمعنى انحلال العلاقات الزوجية والتى يتضمن تعريف الانحلال والطلاق والتفريق، وحكمة مشروعيتها وأنواعها ومن خلاله نتبين طرق انحلال العلاقة الزوجية والاشخاص الذين لايقع طلاقهم وذلك كل في مطلب مستقل، ففي المطلب الاول نبحث عن تعريف الانحلال والطلاق والتفريق وحكمة مشروعية الانحلال أو الطلاق، وفي المطلب الثاني نتبين أنواع الطلاق، وفي المطلب الثالث نتطرق الى طرق انحلال العلاقة الزوجية والاشخاص الذين لايقع طلاقهم.

أما المبحث الثانى، فيبحث في أهم العوامل التي أدت الى إرتفاع انحلال العلاقات الزوجية في إقليم كردستان –العراق، والحلول المقترحة لعلاج مشكلة الانحلال أو التقليل منه، وذلك في مطلبين، ففي المطلب الاول نتبين أهم العوامل التى أدت الى إرتفاع انحلال العلاقات الزوجية في إقليم كردستان – العراق، وفي المطلب الثاني نشير الى أهم الحلول المقترحة لعلاج مشكلة انحلال العلاقات الزوجية أو التقليل منه، وأخيراً قسمنا خاتمة البحث على قسمين لِنَتَنَاول في أولهما أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها، فيما خصصنا الآخر لبيان أهم توصيات البحث.

المبحث الاول

ماهية انحلال العلاقة الزوجية

إن استقرار الحياة الزوجية غاية من الغايات التي يحرص عليها الاسلام، وعقد الزواج يعقد للدوام والتأبيد، ليتسنى للزوجين أن يجعلا من البيت مهداً يأويان إليه وينعمان في ظلاله الوارفة وليتمكنا من تنشئة أولادهما تنشئة صالحة، من أجل هذا كانت هذه الصلة من أقدس الصلات وأوثقها، كما قال الله تعالى: (وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعضي وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً)، **(النساء/ الآية/ 21)** لذا لا ينبغي الاخلال بها ولا التهوين من شأنها، وكل أمر من شأنه أن يوهن هذه الصلة، فهو أمر بغيض في الاسلام، إلا أنه قد تتعرض العلاقة الزوجية في بعض الاحيان الى أمور تجعل الحياة الزوجية مصدراً للشقاق والخصام المستمر بين الزوجين، بدل أن يكون سبباً للتآلف والوئام، فتصبح بذلك الرابطة الزوجية جحيماً ونقمة بعدما كانت نعمة وسعادة، ومن أجل هذا شرع الاسلام فك هذا الميثاق الذي لا خير في بقائه بأبغض الحلال الى الله

وهو الطلاق، **(سنن أبي داود/ 2001 رقم الحديث2178، 272/4)** والذي قد يكون فيه الخير للطرفين رحمة بهما معاً، وهذا الطلاق ليس وقوعه معناه، استخفاف بالحياة الزوجية بل له مجموعة من الضوابط والشروط، سواء كانت من ناحية مشروعتيها أو خصائصها أو معايير التمييز بين أنواعها المختلفة من طرق انحلالها، فوفقاً لهيكلية بحثنا نتناول في هذا المبحث بالايجاز دراسة الجوانب المهمة لانحلال العلاقة الزوجية، والتي يتضمن ماهية انحلال العلاقة الزوجية ومشروعتها وانواعها وطرق انحلالها وذلك في ثلاثة مطالب وكالآتي: .

المطلب الاول

ماهية الانحلال وحكمة مشروعيته وحكمه

الفرع الاول: تعريف الانحلال والطلاق والتفريق:

أولاً: تعريف الانحلال في اللغة والاصطلاح: الانحلال لغة: الانفكاك.يقال: انحلَ ينحلُ انحلالاً، انحل الشيئ**(الفيومى، 2016، 57/2، عمر، 2008، 549/1)**.

والانحلال اصطلاحاً: انحلال الزواج هو إنهاؤه باختيار الزوج، أو بحكم القاضي. **(الزحيلى، 2004، 6863/9)**

ثانياً: تعريف الطلاق في اللغة والاصطلاح: الطلاق لغة: مصدر طلقت المرأة، بفتح اللام وضمها، أى بانت من زوجها، فهي طالق، وطلقها زوجها فهي مطلقة.(**ابن منظور، 2000، 8/ 187، الفيومى 2016، 2/ 376)**

واصطلاحا: هو: رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص.**(ابن عابدين، 2003، 424/4)**. أى إنهاء العلاقة الزوجية في الحال(في الطلاق البائن) وفي المآل(أى بعد العدة بالطلاق الرجعي).

ثالثاً: تعريف التفريق في اللغة والاصطلاح: التفريق لغة: بمعنى الافتراق، ومصدر(فَرَق) وفعله الثلاثي(فَرَقَ) يقال(فرقت بين الحق والباطل، أي فصلت بينها، ومنهم من يجعل التَفَرُق للأبدان، يقال فَرقت بين الرجلين فَتَفَرقا). **(ابن منظور، 2000، 300/10، الفيومى، 2016، 470/2)**.

واصطلاحاً: إنهاء العلاقة بين الزوجين بحكم القاضي بناءً على طلب أحدهما لسبب كالشقاق وعدم الإنفاق، أو بدون طلب من أحد حفظاً لحق الشرع، كما لو إرتد أحد الزوجين.(**العسيلى، 2011، ص/296)**.

الفرع الثاني: حكمة مشروعية انحلال العلاقة الزوجية وحكمه:

أولاً: حكمة مشروعية انحلال العلاقة الزوجية: شرع الطلاق في حالة مخصوصة للتخلص من المكاره الدينية والدنيوية، وذلك لأن الطلاق أبغض الحلال الى الله تعالى، لم يشرع إلا في حالة الضرورة والعجز من إقامة المصالح بينهما، لتباين الاخلاق وتنافر الطباع.

الاسلام أمام ذلك الواقع، بحكم كونه ديناً فطرياً، وديناً يتعامل مع الواقع الانساني، فقد أقر بنظام انحلال العقد الزوجي، ووضع له مجموعة من الضوابط والشروط بنى مشروعيته عليها للتخلص من الزوجية التي لا خير في بقائها، وثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول كالآتي: .

1- فمن الكتاب قوله تعالى: (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ...**). (البقرة /229)**

2- ومن السنة، قوله(ﷺ): (أبغض الحلال الى الله تعالى الطلاق)**(سنن أبي داود، 2001، رقم الحديث/2178، 4/ 272)**

3- الاجماع: أجمع المسلمون من بعد عصر رسول الله (ﷺ) الى يومنا هذا على مشروعية الطلاق، لأن العشرة اذا فسدت بين الزوجين ولم يكن في الاستطاعة الاستمرار عليها، فبقاء الزواج يشكل عبئاً وعبئاً كبيراً على الزوجين، وتعدم الحكمة المنشودة منه**(البهوتى، 1999، 250/5)**.

4- المعقول: تظهر حكمة تشريع الطلاق من المعقول السابق، وهو الحاجة الى الخلاص من تباين الاخلاق، فكان تشريعه رحمة من الله سبحانه وتعالى، لأن تباين الأخلاق وتنافر الطباع يؤديان الى ذهاب المحبة والمودة، وتولدان الكراهية والبغضاء.**(الزحيلى، 2004، 6774/9، وابن الهمام، 2002، 443/3،)**.

ثانياً: حكم انحلال العلاقة الزوجية: إن كل تصرف يصدر عن الانسان له حكم شرعي، وبما أن الطلاق تصرف شرعي فالفقهاء متفقون على أن الطلاق تعتريه الاحكام التكليفية الخمسة: فيكون مباحاً أو مندوباً أو واجباً أو مكروهاً أو حراماً، وذلك حسب الظروف والاحوال التي ترافقه.(**الكاساني، 2003: 4/ 183، ابن قدامة، 2004، 72/10، الشيرازى، 2000، 3/ 25).**

أما حكم أصل الطلاق قبل أن تعتريه الاحكام الخمسة، فقد إختلف الفقهاء فيه على إتجاهين: .

الاتجاه الاول: ذهب فريق من الفقهاء، الى أن الاصل في الطلاق الإباحة وبهذا قال بعض الحنيفة، **(السرخسى، 2001، 6/ 3)** وبعض الشافعية (عادل عبدالموجود وآخرون، 2002، 385/2).

واستدلوا لقولهم بالكتاب والسنة: .

1- الدليل في الكتاب، قوله تعالى (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ..**).(البقرة/236)** والآية دليل على أنه لا إثم في الطلاق حتى بغير سبب.

2- الدليل من السنة: يستدلون بما في السنة العملية لرسول الله(ﷺ) اذ طلق زوجته حفصة (ر. ض) حتى نزل عليه الوحي يأمره أن يراجعها، فإنها صوامة قوامة، ولم يكن كبر سن ولا ريبة**(ابن الهمام، 2002، 443/3)**.

الاتجاه الثاني: ذهب فريق آخر من الفقهاء الى أن الاصل في الطلاق الحظر ولا يباح إلا للحاجة.(**الكاساني، 2003، 204/4، ابن البزاز، 2000، 194/4)**

أستدلوا لقولهم بما يأتي: .

1-ان النكاح عقد مسنون، بل هو واجب، فكان الطلاق قطعاً للسنة وتفويتاً للواجب، فكان الأصل هو الحظر والكراهة إلا أنه رخص للتأديب أو للتخليص.(**الكاساني، 2003، 4/ 204)**

2- في الطلاق بلا سبب كفران النعمة، فان النكاح نعمة من الله تعالى على عباده، قال تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا...)(**الروم/ 21**). وكفران النعمة حرام، وهو رفع النكاح المسنون فلا يحل إلا عند الضرورة.(**السرخسي، 2001: 3/6**).

الرأي الراجح: الرأي الراجح فيما نرى هو: الرأي القائل: أن الاصل في الطلاق الحظر، ويباح عندما تدعوا الحاجة اليه وذلك للأدلة المذكورة ولان في القول بالحظر من حيث الاصل وأباحته من حيث الاستثناء، استجابة للنواحي الخلقية والدينية والصالح العام، الداعية للحفاظ على العلاقة الزوجية.

المطلب الثاني

أنواع الطلاق

الطلاق يختلف باختلاف نوع الطلقة المستعملة وعدد الطلقات التى أوقعها الزوج على زوجته، وعلى هذا ينقسم الطلاق الى نوعين: طلاق رجعي، وطلاق بائن، والطلاق البائن له صورتان البائن بينونة صغرى، والبائن بينونة كبرى، ولكل أُحكامه، سواء فيما يتعلق برفع آثار الزواج أو بأمكان إستئناف الحياة الزوجية.

أولاً: الطلاق الرجعي: . هو الذي يرفع قيد الزواج في المآل لا في الحال، ويملك الزوج فيه مراجعة زوجته مادامت في العدة بمحض إرادته، رضيت الزوجة أولم ترضى، دون حاجة الى عقد أو مهر جديدين(**ابن رشد، 2004، ص/413، الشربيني، 2006، 409/3، ابن عابدين، 2001، 424/4**). وتكون المراجعة إما بالقول كقول الزوج لزوجته المطلقة: راجعتك يا فلان بنت فلان: أو بالفعل كالتقبيل أو الاتصال بها إتصال الازواج(**الربيعى، 2006: ص/130**).

الاحكام المترتبة على الطلاق الرجعي: . يترتب على الطلاق الرجعي باتفاق الفقهاء الاحكام الآتية: . (**ابن الجزى، 2005، ص/183، ابن قدامة، 2004، 332/10، عادل عبدالموجود واخرون، 2002، 676/20، الشربيني، 2006، 409/3، ابن عابدين، 2001، 4/ 426، ابن حزم، 2003، 10/ 16، الزلمى، 2011، ص/ 122**).

1- بقاء الزوجية كما هي، لأن الطلاق الرجعي لا يرفع الزواج في الحال بل بالمآل فيبقى الزوج زوجاً، وله حل الاستمتاع عند جمهور الفقهاء، ولا تعتبر معاشرتها قبل إنتهاء العدة جريمة الزنا، ونسب الولد الذي يتكون من هذه المعاشرة شرعي(الزلمي، 2001، ص/122).

2- نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته، فاذا طلق الرجل إمرأته طلاقاً رجعياً، فان لم يكن مسبوقاً بطلقة بقت له طلقتان، وإن كان مسبوقاً بطلاق لم يبق له إلا طلقة واحدة.

3- تجب لها نفقة كاملة خلال مدة العدة، واذا مات أحدهما قبل إنتهاء العدة يرثه الآخر كما في الوفاة حالة قيام الزوجية الحقيقية مالم يوجد مانع من موانع الارث كاختلاف الدين، بأن يكون الزوج مسلماً والزوجة كتابية.

4- حق الرجعة للزوج، يكون للزوج حق إرجاع زوجته بمحض إرادته، بغير مهر جديد ومن دون عقد جديد ومن دون رضاها، شرط أن يكون إرجاعها في أثناء عدتها وقبل إنقضائها، بقوله، (ارتجعتك الى عصمتي)

5- ليس للزوج أن يتزوج أحداً من محارم الزوجة كأختها، وكل ما لايجوز الجمع بينها وبين هذه المطلقة في عصمة واحدة، طالما لم تنته العدة، لبقاء الزوجية بأحكامها كافة.

ثانياً- الطلاق البائن بينونة صغرى: .الطلاق البائن بينونة صغرى: هو الذي لا يملك الزوج فيه أن يرجع مطلقته إليه إلا بعقد جديد ومهر جديد وبارادة جديدة.(**الخفيف، 2008، ص/180، الزحيلى، 2004، 6955/9، الكبيسى، 2006، ص/ 144).**

يقع الطلاق بائناً بينونة صغرى في الحالات التالية: .

1- الطلاق قبل الدخول، لأن المطلقة في هذه الحالة لا عدة عليها.

2- الطلاق على مال(الخلع) لأن الزوجة دفعت للزوج مالاً لتخليص نفسها منه، فأفدت نفسها بالمال.

3- كل تفريق يتم عن طريق القضاء، بناءً على خصومة من الزوجة.

4- كل طلاق رجعي إذا انتهت العدة.

الاحكام المترتبة على الطلاق البائن بينونة صغرى: .

1- زوال الملك في الحال، بمعنى أنه تنقطع به رابطة الزوجية، فان المطلقة تصير أجنبية عن زوجها، وتنتهي الحقوق الزوجية لكل منهما على الآخر، سوى النفقة للزوجة مادامت في العدة.

2- لا يملك الزوج المطلق حق مراجعتها في العدة، ولكن له أن يتزوجها بعقد جديد ومهر جديد وبارادة جديدة دون أن تتزوج زوجاً آخر.

3- نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج.

4- يحل بالطلاق البائن بينونة صغرى موعد مؤخر مهرها الى أقرب الأجلين، الموت أو الطلاق.

5- فلا توارث بينهما بسبب الزوجية، إلا إذا كان الزوج مريضاً مرض الموت، ويقصد بطلاق زوجته حرمانها من أن ترث منه، فترث منه عند جمهور الفقهاء.(**الكاساني، 2003، 4/ 430، ابن قدامة، 2004، 10/ 344، البهوتي، 1999، 205/5، الربيعي، 2006، ص/132**). لاترث عند الشافعية (الشافعي، 2002، 254/5).

ثالثاً: الطلاق البائن بينونة كبرى: . الطلاق البائن بينونة كبرى: هو الذي لا يملك فيه الزوج إرجاع مطلقته لا في عدتها ولا بعد إنتهاء عدتها، إلا بعقد نكاح جديد، بعد أن تكون قد نكحت زوجاً آخر ودخل بها هذه الزوج، ثم فارقها بموته أو طلاقه، ثم انتهت عدتها منه.(**زيدان، 2000، 62/8**).

الحالات التي يقع فيها الطلاق بائناً بينونة كبرى: .

1- الطلاق المكمل للثلاث: يقع الطلاق بائناً بينونة كبرى اذا كان مكملاً للطلقات الثلاث، بأن يكون الزوج قد طلق زوجتهُ طلقتين سابقتين ثم إتبعها بالطلقة الثالثة.

2- طلاق الثلاث بلفظ واحد كأن يقول الرجل لأمرأته: أنت طالق ثلاثاً، أو أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، أو أنت طالق طالق طالق.

وقد إختلف الفقهاء فيما يلزم المطلق بأي منها الى أربعة مذاهب، نذكر آرائهم دون ذكر الادلة ومناقشتها وكالآتي: .

المذهب الاول: يقضى بوقوع الطلاق ثلاثً، وإلزام المطلق بما تلفظ به، وبالتالي لا تحل له زوجته حتى تنكح زوجاً غيره. اصحاب هذا المذهب، هم جمهور الفقهاء ومنهم الأئمة الاربعة ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد بن حنبل(**ابن الهمام، 2002، 8/4، ابن الجزى، 2005، ص183، الشافعى، 1973، 137/5، ابن قدامة، 2004، 333/10**).

المذهب الثاني: يفرق أصحابه بين المدخول بها وغير المدخول بها، فيرون أن الطلاق يقع ثلاثاً اذا كانت الزوجة مدخولاً بها، ويقع واحدة اذا كان غير المدخول بها. وهذا ما ذهب إليه، إين عباس، اسحاق بن راهوية، سعيد بن جبير وطاووس وجابر بن زيد وعطاء وعمر بن دينار.(**العسقلانى، 2000، 451/9، الشوكانى، 2002، 242/5**).

المذهب الثالث: يقضي بوقوع طلقة واحدة لمن تلفظ بالثلاث، هذا ماذهب إليه جمع من الفقهاء منهم، محمد بن اسحاق وشيخ الاسلام ابن تيمية وابن القيم الجوزية من الحنابلة والامام الرازى في تفسيره وبعض الظاهرية، وأختاره الشوكانى(العسقلاني، 2000، 449/9، ابن القيم الجوزي، 1987، 349/4، الرازي، 1938، 328/3، ابن قدامة، 2004، 442/9، الشوكاني، 2002، 244/5).

المذهب الرابع: يرى أصحاب هذا المذهب إن هذه الصيغة لا يقع بها شيئ مطلقاً، لا واحدة ولا أكثر، وهذا ماذهب إليه: ابو محمد بن حزم، وروى عن بعض الظاهرية وبعض الشيعة الامامية، (**الشوكانى، 2002، 244/5، العسقلانى، 2000، 9/ 449**).

الرأي أو المذهب الراجح فيما ذهبوا إليه، من ضمن هذه ألآراء يبدو لي رجحان رأى المذهب الثالث بوقوع طلقة واحدة، لأنه أنسب رأي وأرفق بعامة المسلمين، وأقرب الى تحقيق المصلحة المشروعة للاسرة.

الاحكام المترتبة على الطلاق البائن بينونة كبرى: .

1- تترتب على الطلاق البائن بينونة كبرى الاحكام المترتبة على الطلاق البائن بينونة صغرى.

2- إنه يزيل الملك والحل معاً في الحال.

3- إن المطلقة بائناً بينونة كبرى، تكون محرمة على مطلقها تحريماً مؤقتاً حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً غير مصطنع ويدخل بها دخولاً حقيقاً، ثم تفترق عن الزوج الثاني بوفاة أو طلاق وتنقضي عدتها ثم يعقد عليها مطلقها الاول عقد نكاح جديد برضاها.(**ابن قدامة، 2004، 334/10، ، الكاساني، 2003، 412/4، الربيعي، 2006، ص/133**).

هذه هى أهم مبادئ الطلاق من حيث أثره، ونرى من خلالها ان الشريعة الاسلامية حريصة كل الحرص على أن لا تنقطع الحياة الزوجية لأول خلاف يقع بين الزوجين، بل جعلت لها فرصة يستطيعان فيها إصلاح مافي نفسيهما إن أرادا الاصلاح والعيش معاً في حياة هانئة مستقرة، وهذا يدل على وسطية القرآن في تشريع أحكام الطلاق.

المطلب الثالث

طرق انحلال العلاقة الزوجية

لعل أول سبب من أسباب انحلال عقد الزواج هو وفاة أحد الزوجين، فاذا توفي الزوج أو الزوجة فان عقد الزواج القائم بينهما سيحل تلقائياً من نفسه وبحكم الشرع والقانون، ولايحتاج الى إقامة دعوى أمام القضاء للحكم بانحلاله وإنقضائه وتترتب عليه نفس آثار كل زواج صحيح من حيث التوارث والنسب والعدة واستحقاق مؤخر مهرها، لذا سوف لن نتناوله بالدراسة والتحليل، وفي المطلب الثاني تكلمنا بشيئ من الإيجاز عن الجوانب الاساسية من طرق انحلال العلاقة الزوجية بارادة الزوج المنفردة عن طريق الطلاق، وفي هذا المطلب سوف نتناول طرق انحلال العلاقة الزوجية بالإرادة المشتركة بين الطرفين الزوج والزوجة مثل الخلع وتفويض الطلاق، وطرق انحلال العلاقة الزوجية بارادة الزوجة المنفردة

عن طريق التفريقات القضائية، وأخيراً نتكلم عن الحالات التى تنتفي فيها ارادة المطلق، وكل ذلك في ثلاثة فروع، وكالآتي: .

الفرع الاول: انحلال العلاقة الزوجية عن طريق الخلع والتفويض:

إن إتفاق الزوجين على إنهاء العلاقة الزوجية بينهما، لايخرج عن طبيعة هذا العقد، ومن الطبيعي أن تقر الشريعة الاسلامية هذا الاتفاق، والذي يعرف في الفقه الاسلامي باسم(الخلع)و(التفويض) الذي تجتمع عليه إرادتا الزوج والزوجة.

أولاً- الخلع: الخلع لغة: بالضم: هو استعارة من خلع اللباس، لأن كل واحد منهما لباس الآخر(**الفيومى، 2006، 178/1، الفيروز آبادى، 2007، ص/ 388**).

وفي الاصطلاح الشرعي: هو فرقة بين الزوجين بعوض مقصود راجع لجهة الزوج بلفظ طلاق أو خلع(**الشربيني، 2006، 320/3**). أو هو إتفاق الزوجين على إنهاء العلاقة الزوجية بينهما مقابل مبلغ من المال تدفعه الزوجة لزوجها.

مشروعية الخلع . استدل الفقهاء مشروعية الخلع بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول(**الكاسانى، 2003، 188/4، ابن الجزي، 2005، ص/188، ابن حزم، 2005، 511/9، البهوتى، 1999، 229/5، عادل عبدالموجود وآخرون، 2002، 276/20**).

1- فمن الكتاب: قوله تعالى: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ..)(البقرة /229).

2- ومن السنة: ماروى عن ابن عباس: إن إمرأة ثابت بن قيس أتت النبي(ﷺ) فقالت يارسول الله، ثابت بن قيس ما اعتب عليه في خلق ولادين، ولكني أكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله(ﷺ): (أتردين عليه حديقته؟ قالت نعم، قال رسول الله(ﷺ) أقبل الحديقة وطلقها تطليقة).(**البخاري، 2000، رقم الحديث/ 5273، ص/943**).

3- الاجماع: إنعقد الاجماع من السلف والخلف على مشروعيته(**البهوتى، 1999، 5/ 229، ابن حزم، 2003، 511/9، ابن الهمام، 2002، 188/4**).

4- المعقول: ومن المعقول أن المرأة قد ترغب في الخلاص من الزوج بسبب وقوع الشقاق والنزاع وعدم الوفاق بينهما، وقد تكره العيش معه لاسباب جسدية أو خلقية أو دينية أو صحية لكبر أو ضعف أو هى لا تملك الطلاق فتتفق معه على مقدار معين من المال إفتداء لها من حياة لاتطيقها، ورداً لما قدمه الزوج من أموال للزوجة.

التكييف الفقهي للخلع: . إختلف الفقهاء في طبيعة الخلع هل هو طلاق أو فسخ وذلك على رأيين: .

الراى الاول: ذهبوا الى أن الطلاق الواقع بالخلع يكون بائناً، لأن مقتضى الافتداء يجب ان يكون طلاقاً بائناً، لأن الافتداء في قوله تعالى: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ..)(**البقرة /229**) هو الاستخلاص من قيد الزوجية، لوكان رجعياً لم يحصل الغرض الذي شرع من أجله لأن الطلاق الرجعي لايزيل الملك، فكان يجوز للزوج مراجعتها. هذا ماذهب إليه كل من الحنيفة والمالكية والشافعي في قوله الجديد، ورواية عن احمد وابن حزم(**السرخسي، 2001، 199/1، ابن رشد، 2004، ص/ 416، عادل عبدالموجود وآخرون، 2002، 292/20، ابن قدامة، 2004، 13/10، ابن حزم، 2005، 9/ 512**).

الرأي الثاني: ذهبوا الى أن الخلع فسخ وليس بطلاق. وهذا ما ذهب إليه الشافعي في قوله القديم واحمد في روايته المشهورة واختاره ابن القيم الجوزية.(**عادل عبدالموجود، 2002 وآخرون، 295/20، ابن قدامة، 2004، 10/ 13، ابن قيم الجوزية، 2003، 5/ 153**).

الرأي الراجح: هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، إذ أن الخلع طلاق بائن، لأن مقتضى الافتداء يجب ان يكون طلاقاً بائناً، لان الزوجة حينما تصرف وتبذل مالها لتشتري به عصمتها، لكي تخلص نفسها من قيد الزوجية التي لا تطيقه، وهذا القيد لا ينفك إلا بالطلاق البائن، لذا فالقول بان الخلع طلاق بائن هو الراجح.

مقدار البدل (العوض): اختلف الفقهاء في الشريعة الاسلامية حول مقدار البدل أى العوض الذى يحل للزوج أخذه من زوجته مقابل تطليقها، على مذهبين، وكالآتي: .

المذهب الاول: ذهب الحنيفة والحنابلة والزيدية الى أن مقدار العوض أو البدل لايجوز ان يكون أكثر مما أعطاها، (**السرخسي، 2001، 222/6، ابن قدامة، 2004، 25/10، الشوكاني، 2002، ص/416**).

المذهب الثاني: ذهب جمهور الفقهاء الى أن مقدار يتحدد بما يتفق ويتراضي عليه الزوجان في المخالعة دون إعتبار لما أعطاها الزوج من مهر أو غيره، أي أن لها حرية الارادة في تحديد مقدار البدل(العوض)(**ابن رشد، 2004، ص/418، عادل عبدالموجود وآخرون، 2002، 309/20، ابن حزم، 2003، 511/9، الهذلي، 1986، 69/2**).

ثانياً: تفويض الطلاق: ومن الجدير بالذكر أن ليس المراد بالارادة المشتركة هنا، هو الاتفاق الذي يحصل في المخالعة، بل بمعنى أن كلاً من الزوجين بعد التفويض يتمتعان بحقهما في الطلاق، وإذا فوض الزوج زوجته بتطليق نفسها، فانها حنيئذ تعمل لنفسها وبمشيئتها لا بمشيئة زوجها الذي فوض إليها الطلاق، بالتالي يمكن تطليق نفسها دون اللجوء الى القضاء.

المراد بتفويض الطلاق: هو تمليك الطلاق، وعرف الفقهاء تفويض الطلاق بأن يملك الزوج زوجته حق تطليق نفسها منه.(**الحطاب، 1995، 387/5، ابن عابدين، 2001، 552/4**).

مشروعية تفويض الطلاق: .

1- ذهب جمهور الفقهاء في الشريعة الاسلامية، غير الظاهرية الى جواز تفويض الطلاق للزوجة.(**ابن قدامة، 2004، 148/10، ابن الهمام، 2002، 69/4، الشربيني، 2006، 348/3، الحطاب، 1995، 387/5**).

2- ذهب الظاهرية الى عدم جواز تفويض الطلاق للزوجة مطلقاً، لأن الطلاق خاص بالرجال دون النساء(**ابن حزم، 2003، 483/9**).

وقت تفويض الطلاق وصيغته وآثاره: .

ينقسم تفويض الطلاق باعتبار الوقت الذي صدر فيه الى ثلاثة صور: .

1- تفويض قبل العقد معلقاً على وجوده، كأن يقول لأمراة أجنبية: إن تزوجتك فأمرك بيدك تطلقين نفسك متى شئت، فللمرأة أن تطلق نفسها متى شاءت بعد العقد.

2- تفويض واقع بعد تمام العقد، كأن يتم عقد الزواج بالإيجاب والقبول ثم يفوض الزوج بعد ذلك أمر الطلاق لزوجته فحينئذ يكون التفويض صحيحاً تترتب علية جميع آثاره.

3- واذا كان البادئ بأيجاب عقد بشرط التفويض هو الزوجة كأن تقول المرأة: تزوجني على شرط أن تكون عصمتي بيدى، أطلق نفسي متى شئت وقال الرجل: تزوجتك على ذلك، فان عقد الزواج بينهما يتم، وكذلك يصح تفويض الرجل زوجته في طلاق نفسها، فتملك المرأة تطليق نفسها متى شاءت، وذلك لأن التفويض حصل منه بعد قبوله الزواج المترتب على إيجابها، نعني ان التفويض حصل بعد تمام عقد الزواج، وبعد أن ثبت للرجل حق التطليق(**الكبيسي، 2006، ص/130، خليل، 2006، ص/103، قادر، 2010، ص/290، 291**).

أما صيغة تفويض الطلاق، فيصح ان يكون التفويض بكل صيغة تدل عليه، لأن العبرة في إنشاء العقود والتصرفات للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني(**الخبيسى، 2006، ص/130، خليل، 2006، ص 103**).

آثار التفويض: لابد أن نعلم أن تفويض الطلاق للزوجة لا يؤثر في إرادة الزوج في إيقاع الطلاق على زوجته، بمعنى ان التفويض لا يسلب إرادة الزوج في الطلاق، إنما يشترك المفوض إليه معه في هذه الارادة لكل على وجه الإنفراد، بمعنى أن لكل منهما أن يوقع الطلاق منفرداً.(**قادر، 2010، ص/294**).

الفرع الثاني: انحلال العلاقة الزوجية بالتفريقات القضائية: اذا كان الطلاق ملكاً للزوج، والرجل يملك مفارقة زوجته اذا وجد مايدعوه الى ذلك بعبارته وإرادته المنفردة، كما ذكرنا سابقاً، كذلك تملك الزوجة طلب انحلال علاقتها الزوجية اذا وجد ما يبرر ذلك، كإعسار الزوج بالنفقة، وغيبة الزوج عن بيت الزوجية دون عذر مقبول، وطلب التفريق للضرر كما يكون لعيب في الزوج يضر بالزوجة، وغير ذلك من العوامل، ولكن لايكون بعبارتها، وإنما بقضاء القاضي، وأوجب على القاضي أن يستجيب لطلبها(**الشيرازي، 2000، 344/3، الكاساني، 2003، 109/5، ابن رشد، 2004، ص/401، ابن قدامة، 2004، 174/11، ابن حزم، 2003، 249/9، الخفيف، 2008، ص/268**). إذن فالشريعة الاسلامية لم تهمل جانب الزوجة، بل عملت على رفع الظلم عنها، ومن خلال هذا الفرع سوف نشير إلى أربع حالات يجوز للزوجة طلب التفريق من الزوج عن طريق القاضي وكالآتي: -

أولاً: طلب التفريق لعدم الإنفاق: . اذا طلبت الزوجة امام القضاء تطليقها من زوجها لعدم إنفاقه عليها بغير حق، فالزوج إما أن يكون له مال ظاهر، أو لم يكن له مال ظاهر، فان كان له مال ظاهر فليس للزوجة أن تطلب تطليقها منه لعدم إنفاقه، لأنه يمكن أخذ النفقة منه بالطرق القضائية، لأنه يجوز للقاضي أن يبيع عليه من ماله الظاهر ما يقوم بنفقة زوجته، أما إذا لم يكن له مال ظاهر يمكن آخذ النفقة منه، فان للزوجة أن تطلب من القاضي أن يفرض لها نفقة ويأذن لها أن تستدين على زوجها، ويكون ما تستدينه ديناً عليه عند يساره.

أما إذا كان الزوج موسراً أو إدعى أنه معسر ولم يثبت إعساره أمام القضاء وأصر على عدم الإنفاق على زوجته، وأصرت الزوجة على طلب التفريق منه، طلقها القاضي في الحال بدون إمهال، لأن الزوج متعنت في عدم إنفاق عليها(**الشيرازي، 2000، 344/3، ابن رشد، 2004، ص/407، ابن قدامة، 2004، 174/11**).

أما اذا كان طلب التفريق من قبل الزوجة لعدم الإنفاق بسبب إعسار الزوج، فاختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة مذاهب: .

المذهب الاول- ذهب الشافعية والمالكية والحنابلة الى أن للزوجة الحق في طلب التفريق لعدم الإنفاق سواء كان الزوج موسراً أو معسراً، وسواء كان حاضراً أو غائباً، وذلك اذا توفرت شروط التفريق لعدم الإنفاق(**عادل عبدالموجود وآخرون، 2002، 291/22، ابن رشد، 2004، ص/406، ابن قدامة، 2004، 188/11**).

المذهب الثاني- ذهب الحنفية والظاهرية والجعفرية، ورواية من الشافعية الى أنه ليس للزوجة حق طلب التفريق لعدم الإنفاق، سواء كان عدم الانفاق بسبب إعسار الزوج، أو إمتناعة تعنتاً، أو بسبب غيابه، بل يجوز للزوجة ان تستأذن من القاضي للاستدانة الانفاق على نفسها على حساب الزوج، وعلى القاضي تأمين النفقة من مال الزوج(**ابن الهمام، 2002، 349/4، ابن حزم، 2003، 254/9، الحلى، 1342هـ، ص/66، الشربيني، 2006، 538/3**).

المذهب الثالث- ذهب ابن قيم الجوزية من الحنابلة الى أن الرجل اذا غَرَّ المرأة بأنه ذومال فتزوجها على ذلك، فظهر معدوماً لاشيئ له، أو كان ذامال وترك الانفاق على إمراته، ولم تقدر على أخذ كفايتها من ماله بنفسها ولا بالحاكم فلها طلب التفريق، أما اذا تزوجته وعالمة بعسرته، أو كان موسراً ثم أصابته بالعسر، فلا يحق لها ان تطلب التفريق لعدم الإنفاق.(**ابن القيم الجوزية، 2003، 387/5**).

الرأى الراجح: يبدوا لي رجحان المذهب الاول، والذي هو قول جمهور الفقهاء لأن عدم الانفاق مهما كان سببه فانه يلحق الضرر بالزوجة، وبعد ذلك فالشيئ الذى يمكننا أن نفهمه من هذا الموضوع هو ان التفريق لعدم الانفاق رخصة للزوجة أعطاه الشارع الاسلامي اذا توفرت الشرط التى يجب توفرها في التفريق لعدم الانفاق.

ثانياً: طلب التفريق لغيبة الزوج: لا يعطي فقهاء الحنيفة والشافعية والظاهرية الزوجة حق طلب التفريق بسبب غياب زوجها مهما طال هذا الغياب، ومهما كان سببه، ومهما كان الضرر اللاحق بها من جراء ذلك(**ابن عابدين، 2001، 306/5، الشافعى، 2002، 239/5، ابن حزم، 2003، 316/9**).

أما فقهاء المالكية والحنابلة فيعطونها هذا الحق، ويعتبران أن الغياب الطويل للزوج يلحق ضرراً بالزوجة، كما أنه قد يدفعها الى ارتكاب، المعصية(**ابن الجزي، 2005، ص176، ابن قدامة، 2004، 65/11**).

لكن الحنابلة لا يقبلون بالتفريق إلا اذا كان غياب الزوج دون غدر ويُقدَرون الغياب الطويل بمدة ستة أشهر(**ابن قدامة، 2004، 66/11**). وسمح المالكية بالتفريق للغياب بعذر ومن دون عذر، لأن الزوجة تتضرر في الحالتين، كما أنهم قدروا الغياب الطويل بمدة سنة، ويحصل التفريق بعد رفض الزوج اذا كان مكان إقامته معلوماً، طلب القاضي الحضور، أما اذا كان مجهول الاقامة فيفرق القاضي في الحال، كما يمكن للزوجة عند المالكية أيضاً طلب التفريق اذا غاب زوجها لمدة سنة بسبب الحبس أو الأسر والاعتقال(**الحطاب، 1995، 497/5**).

ثالثاً: طلب التفريق للضرر: أختلف الفقهاء حول إعطاء الزوجة الحق في طلب التفريق بسبب إساءة الزوج معاملتها كضربها وشتمها وهجرها، وهو مايطلقون عليه إسم(الضرر) وذلك على مذهبين: -

المذهب الاول- ذهب الشافعية والحنفية ورواية عن احمد الى أن الضرر ليس سبباً للفرقة بين الزوجين، بل يرون أن الزوجة تملك أن تطلب من القاضي ردع الزوج ونهيه عن إساءته لها، وعلى القاضي أن يأمره بحسن العشرة وينهاه عن إيذائها(**الشربيني، 2006، 317/3، ابن الهمام، 2002 262/3، ابن قدامة، 2004، 639/9**).

المذهب الثاني- ذهب المالكية والجعفرية ورواية عن احمد، الى أن للزوجة حقاً في طلب التفريق بسبب إساءة الزوج معاملتها، كضربها ضرباً مبرحاً، أو شتمها بكلام قبيح(**الحطاب، 1995، 263/5، الهذلي، 1986، 42/2، ابن قدامة، 2004، 639/9**).

الراي الراجح: يبدو لي ان الضرر معيار شخصي، فلو وافقنا المالكية في التطليق للضرر بحسب المعنى السائر عندهم لأصبحت الأسرة مهددة بالتفكيك، وإزاء ذلك هناك أضرار تلحق الزوجة نتيجة فعل الزوج، ويتعذر معها استمرار الحياة الزوجية، مثل إدمان الزوج بالمسكرات والمخدرات وممارسة القمار في بيت الزوجية، وفي هذه الحالة ليس من سبيل لحسمها إلا الفرقة، لذلك يبدو لي رجحان ماذهب إليه الشافعية والحنفية، أى المذهب الاول.

رابعاً: طلب التفريق للعيب: اختلف الفقهاء في جواز التفريق بين الزوجين بسبب العيوب على رأيين: -

الرأي الاول- ذهب الظاهرية وبعض الزيدية الى عدم جواز التفريق بسبب العيب، سواء كان العيب من الزوج أو الزوجة(**ابن حزم، 2003، 279/9، الشوكاني، 2004، ص/374**).

الرأي الثاني- ذهب جمهور فقهاء الشريعة الاسلامية الى جواز التفريق بين الزوجين بسبب العيب(**السرخسي، 2001، 94/5، 96، ابن رشد، 2004، ص/405، عادل عبدالموجود وآخرون، 2002، 19/ 540، ابن الجزي، 2005 ص/174، البهوتي، 1999، 121/5، الهذلي، 1986، 30/2**).

وأصحاب هذا الرأي إنقسموا على فريقين: -

1- ذهب الحنفية الى أن حق التفريق يثبت للزوجة فقط، ولايثبت للزوج لأنه يملك الطلاق، فيمكنه أن يدفع عن نفسه الضرر(**ابن الهمام، 2002، 267/4**).

2- ذهب جمهور الفقهاء الى أن هذا الحق يثبت للزوج كما يثبت للزوجة لذا فإذا وجد الزوج ان زوجته مصابة بعيب يمنع قيام الحياة الزوجية، كأن تكون مصابة على سبيل المثال بالجنون، كان له حق طلب التفريق(**عادل عبدالموجود وآخرون، 2002، 19/ 540، ابن الجزي، 2005، ص/174، البهوتي، 1999، 121/5، ابن القيم الجوزية، 2003، 143/5، الهذلي، 1986، 30/2**).

وكذلك اختلف الفقهاء في العيوب التي تثبت لها التفريق على النحو الآتي: -

1- قال أبو حنفية وأبو يوسف الى أن العيوب التي تجعل الحق للزوجة في طلب التفريق، هي العيوب التي تمنع الاتصال الجسني بين الزوجين مثل الجب(**الكاساني، 2003، 595/3**).

2- قال: الشافعية، والمالكية والحنابلة الى أن العيوب التي تعطي لكلا الزوجين الحق في طلب التفريق، هو ماوجد أحد

الزوجين في الآخر عيباً من العيوب التناسلية، كأن وجدت الزوجة في الزوج الجب أو وجد الزوج زوجته مصابة بعيب يمنع قيام المعاشرة الزوجية، كأن تكون قرناء(**عادل عبدالموجود وآخرون، 2002، 544/19، ابن الجزي، 2005، ص174، البهوتي، 1999، 121/5**). القرناء: هو عظم أو غدة تمنع ولوج الذكر.(**البهوتي، 1999، 125/5**).

الرأي الراجح: يبدو لى رجحان رأي الاحناف من قصر حق طلب التفريق بالزوجة وحدها في العيوب التي توجد في الزوج، لأن الزوج يملك سلطة الطلاق، أما الزوجة فلا يمكنها دفع الضرر عن نفسها.

أما العيوب التي تثبت بها طلب التفريق، فأرى من الأجدر أن لا تحدد العيوب والأمراض بأعداد وأسماء معينة، لأنه قد يكتشف الطلب أمراضاً أشد خطورة من هذه الامراض التي ذكرناها، إذ ظهر في الآونة الأخيرة امراض المناعة المكتسبة (الآيدز)، لذا أرجح أن لا تحدد العيوب للمرأة في حقها لطلب تفريقها من زوجها، بل تعطيها حق طلب التفريق كل عيب يعدم مقصداً من مقاصد الزواج، أو يعرض حياة أحد الزوجين للخطر.

الفرع الثالث: الحالات التي تنتفي فيها إرادة المطلق:

ليس كل طلاق يوقعه الزوج يكون منتجاً لآثاره الشرعية والقانونية، بل اشترط الفقهاء لصحة الطلاق الصادر من المطلق عدة شروط، مثل كونه بالغاً، عاقلاً، مختاراً، واعياً لما يقوله، لكن قد يستعمل الرجل سلطته في الطلاق، وهو في حالة عديم الاهلية، أو مسلوب الارادة، كأن يكون مكرهاً أو سكراناً أو غضباناً لذا من الضروري أن نبين في هذا الفرع أراء الفقهاء حول حكم كل نوع من هذه الانواع من الطلاق التي تنتفي فيها إرادة المطلق وكالآتي: .

أولاً- طلاق المكره: الاكراه ـ هو حمل شخص عن طريق التهديد على أن يقوم بعمل لايرضاه(**الزلمي، 2011، ص/151**).

وفي هذا اختلف الفقهاء على مذهبين: .

المذهب الاول: . ذهب الشافعية والمالكية والحنابلة والظاهرية والزيدية والجعفرية، الى أن طلاق المكره لايقع(**الشربيني، 2006، 353/3، ابن الجزي، 2005، ص/427، ابن قدامة، 2004، 120/10، ابن حزم، 2003، 462/9، الشوكاني، 2004، ص/420، الهذلي، 1986، 53/2**).

واستدلوا بقوله (ﷺ) طلاق السكران والمستكره ليس بجائز(**البخارى، 2000، ص/941**).

المذهب الثاني: ـ ذهب الحنفية الى أن طلاق المكره يقع، لأن الاكراه عندهم يفسد الرضا، ولا يفسد الاختيار(**الكاساني، 2003، 111/10**).

الرأي الراجح عندنا هو رأي جمهور الفقهاء بعدم وقوع طلاق المكره، لأنه لا يصح لنا إيقاع طلاق المكره مع علمنا يقيناً بأنه لا يريد الطلاق، ولا يقصد في تلفظه بالطلاق الطلاق.

ثانياً- طلاق السكران: السكران ـ هو من يحدث خلل في توازن عقله بسبب ما يتعاطاه من المسكرات والمخدرات بحيث لا يقدر نتائج مايصدر عنه من قول أو فعل(**الزلمي، 2011، ص/152**). لذا من المفروض أن لا يكون السكران مكلفاً في حال سكره، إلا أن الفقهاء مع اتفاقهم على عدم وقوع طلاق السكران، اذا كان سكره بشرب مباح كعصير العنب قبل أن يتخمر، لكن اختلفوا في غير ذلك، وعلى مذهبين: .

المذهب الاول: . ذهب الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة، الى صحة طلاق السكران، لأنه المتسبب بادخال الفساد على عقله وإرادته(**الكاساني، 2003، 213/4، الشافعي، 2002، 253/5، ابن رشد، 2004، ص/427، ابن قدامة، 2004، 98/10**).

واستدلوا بقوله(ﷺ)(كل طلاق جائز، إلا طلاق الصبي والمعتوه)(**سنن الترمذي، 2000، رقم الحديث، 1191، ص/346**).

المذهب الثاني: . ذهب الظاهرية والجعفرية وعدد من الفقهاء في المذاهب، الى عدم وقوع طلاق السكران(**ابن حزم، 2003، 471/9، الهذلي، 1986، 53/2**).

واستدلوا بقوله تعالى: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكارى حَتَّى تَعْلَمُوا ما تَقُولُونَ..).(**النساء/43**)

الراجح ـ هو ما ذهب إليه المذهب الثاني بعدم وقوع طلاق السكران لعدم توفر القصد والوعي والارادة الصحيحة لديه، ولأن الطلاق ليس عقاباً له فقط بل يترتب عليه الاضرار بالزوجة والأولاد دون أي ذنب، إضافة الى أن عقوبة جريمة تعاطي المسكرات محددة بثمانين جلدة شرعاً لذا لا يجوز شرعاً ولا قانوناً أن يعاقب الشخص على جريمة واحدة بعقوبتين.

ثالثاً ـ طلاق الغضبان: فرق الفقهاء بين الغضبان الذي وصل به الغضب الى درجة هذيان، لا يدري فيها ما يقول ويفعل، والغضبان الذي لم يصل الى هذه الدرجة، على النحو الآتي: .

1- ذهب الحنفية والظاهرية والشيعة الامامية، والراجح لدى فقهاء الحنابلة، إلى ان الغضبان اذا كان غضبه قد أخرجه من طبيعته الاعتيادية، بحيث يغلب الهذيان على أقواله وأفعاله فان طلاقه لايقع(**ابن عادبين، 2001، 452/4، ابن حزم، 2003، 458/9، الهذلي، 1986، 53/2، ابن قيم، 2003، 167/5**).

واستدلوا بما روى من عائشة(ر.ض) قالت: سمعت رسول الله(ﷺ) يقول: (لا طلاق ولا عتاق في إغلاق)(**سنن أبي داود، 2001، رقم الحديث، 2193، 294/4**).

2- ذهب بعض الفقهاء الشافعية والمالكية والحنابلة الى وقوع طلاق الغضبان(**الشافعي، 2002، 259/5، الدردير، 2003، 366/2، البهوتي، 1999، 252/5**).

الرأي الراجح: يبدو لي رجحان رأى المذهب الاول الذي ذهب أصحابه الى عدم وقوع طلاق الغضبان، لأن الطلاق تصرف يحتاج الى إدراك وإرادة كاملة وعقل وافر، وهذا لايتوافر في الغضبان.

وأخيراً من الجدير بالذكر أن نقول بأنني حينما رجحت آراء وأقوال الفقهاء الذين ذهبوا الى عدم إيقاع طلاق كل من المكره والسكران والغضبان، لكى نبتعد عن هدم العقد الزوجي والعلاقات الزوجية وانحلالها، وحتى تتطابق آراؤنا مع مقتضيات الشريعة الاسلامية في تكوين الاسرة والحياة الزوجية، وحتى نجنب الأولاد والصبيان الذين لا ذنب لهم من التشرد، ولا نحرمهم من حنان الابوين، ومراعاة إرداة الزوجين في استمرار علاقتهما الزوجية.

المبحث الثاني

العوامل التي أدت الى إرتفاع انحلال العلاقة الزوجية في إقليم كردستان

لا شك أن الزواج يَعدُ عاملاً من عوامل بناء المجتمع، وبالمقابل يعد الطلاق عامل هدم للمجتمع، إذ يؤدي الى تفكك الاسرة وانحلال العلاقات الزوجية، لكنه على الرغم من ذلك، نرى بأن انحلال العلاقات الزوجية في إقليم كردستان تكثر بشكل مُلفت وفي تزايد مستمر، ونُلاحظ بأن انحلال العلاقة الزوجية في نظر بعض الاشخاص يعد أمراً سهلاً للغاية، مع الغفلة عن آثاره السلبية على الفرد والمجتمع بأكملهِ.

لذا بات من الضروري القيام بدراسة هذهِ الظاهرة دراسة علمية وجدية تتوخى من خلالها معرفة العوامل الكامنة في إرتفاع انحلال العلاقات الزوجية لغرض معالجتها علمياً من أجل الحد منها والتقليل من إنتشارها في إقليم كردستان وذلك من أجل إعادة بناء الاسرة الكردية، للقيام بمهامها كونها النواة الاساسية للمجتمع بناءاً على ما ذكرنا سوف نقسم هذا المبحث على مطلبين وكالآتي: -

المطلب الاول

العوامل التي أدت الى إرتفاع انحلال العلاقة الزوجية في إقليم كردستان

هناك العديد من العوامل المباشرة وغير المباشرة التي تكمن وراء إرتفاع انحلال العلاقات الزوجية في إقليم كردستان، ولكن من المؤكد ليس بأمكان الباحث حصر العوامل المؤدية لانحلال العلاقات الزوجية لكثرة العوامل ولتداخل أكثر من عامل في نشأتها في كثير من الاحيان، ولكن نحاول جاهدين في هذه الدراسة أن نذكر من هذه العوامل أهمها، كالآتي: -

١-سوء إختيار شريك الحياة، إن مسألة الاختيار غير المناسب وغير الصحيح، والاعتماد على الشكل والكم دون الكيف، أو السرعة في الاختيار وعدم دراسة شخصية الشريك بشكل جيد ليتحقق من صفاتها ويعرف أخلاقها وطباعها، أى لا يلتزمون بالضوابط الشرعية والحسب والنسب، والتغافل عن الصفات التي يمكن أن تُسعِد الزوجين والمبنية على المعايير الدينية والاخلاقية عند اختيار شريك حياته.

٢- الزواج المبكر، يعد واحداً من العوامل الرئيسية لانحلال العلاقة الزوجية، كون أن الزواج في عمر أقل من (١٨)سنة، يسبق عملية النمو الجسدي والنفسي والاجتماعي والثقافي للشاب والشابة، فكلا الطرفين غير مؤهلين نفسياً أو إجتماعياً، فيتم الانتقال من مرحلة المراهقة الى الحياة الزوجية، وفي هذه الحالة غالباً ما يعيش الزوجان القاصران في كنف العائلة ويتبع النمطين التقليدي والاجتماعي، فالزوج مسلوب الارادة ولا يقدر على إتخاذ القرارات، والزوجة لا تستطيع تحمل المسؤليات والصعوبات لقلة تجربتها وإنعدام خبرتها بمسألة التعايش والتكيف الى جانب زيادة تفكيرها الخيالي وعدم نضجها، فضلاً عن جهلها بكيفية التعامل مع الزوج واحتياجاته الخاصة، وبالتالي تصاب ببعض المشاكل النفسية التي تؤثر عليها ولاتؤهلها مجدداً للاستمرار داخل الحرم الزوجي(**النزعات، ٢٠٠٣، ص/3 – الموقع الالكتروني : www.pcdcr.org، المالح، 1997، ص/19**).

٣- التطور الثقافي الذي حصل في المجتمع نتيجة التطور التكنولوجي والتداخل الذي يحصل فيه، والذي جاء من عالمية العولمة كدخول الانترنت وجهاز الموبايل والفضائيات والمسلسلات الاجنبية التي كان لها التأثير السلبي على الحياة الاسرية وخصوصاً الحياة الزوجية الفتية وذلك نتيجة للاستخدام الخاطىء لهذه الوسائل والتى أدت تصدع العلاقة الأسريه بين أفراد المجتمع وإرتفاع حالات انحلال العلاقة الزوجية بسببها والتي أدت الى زيادة حالات الفساد وإنحدار الشباب الى طريق الرذيلة(**القاضي لطيف، 2022، ص/4، 5 – www.hic.iq/view./69914**).

٤- الازمات الاقتصادية، يلعب العامل الاقتصادي دوراً مباشراً في استقرار الحياة الزوجية، حيث إنَّ انتظام العمل وتوفير المدخرات وسد احتياجات الاسرة يعني الاستقرار، وعلى العكس فان انخفاض الدخل هو الحالة التي تعني عجز الزوج عن تلبية حاجات الاسرة بسبب ضعف حالته الاقتصادية، والذي من شأنه أن يخلق المشاحنات والصراعات المستمرة مع زوجته بسبب عجزه عن توفير متطلباته الاساسية أو حتى الكمالية فيما يتعلق بالملبس، فتحدث بعض المشاكل بين الازواج أو حتى مع أطفاله، لأَنهُ في نظرهم يعتبر مقصراً في حقهم وغير قادر على توفير مقومات العيش لعائلته أو حتى

لنفسه، ولا يخفى أن مثل هذة الظروف تؤثر تأثيراً كبيراً على معنويات الزوج وحياته النفسية، مما يُعرِضه الى الامراض العصبية والنفسية التي غالباً ما تُكَّدر حياته وحياة عائلته، لذلك نرى أن نسب انحلال العلاقات الزوجية قد ترتفع عند ذوى المراكز البسيطة واصحاب الدخول المنخفضة، وذلك بسبب الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الاسرة وعجزها عن توفير مستلزماتها الضرورية، الأمر الذي يؤدي الى قيام المنازعات وظهور المشاكل بين الزوجين وتؤدى بالتالي الى تفكك الاسرة وإنهيارها والى انحلال علاقاتها الزوجية **(الخزاعلة، 2008، عبدالوهاب، 1998: ص61)**.

٥- سرعة استفزاز الزوج والغضب، حيث تم ملاحظة أن كثير من حالات انحلال العلاقة الزوجية عبارة عن ردات فعل إنفعالية متسرعة نتيجة موقف بسيط في الحياة الزوجية، وقد يطلق الزوج زوجته نتيجة لسرعة غضبه واستفزازه السريع ويقوم بتطليق زوجته قبل أن يصل المنزل وذلك عن طريق الهاتف النقال (الموبايل)أو غيرها من وسائل التواصل الاجتماعي.

٦- العنف الجسدى والعاطفى: أخطر ما يمكن أن يضرب العلاقة الزوجية هو الإيذاء الجسدي (الخشونة والعنف والضرب) وكذلك الإيذاء العاطفي (اللامبالاة والسخرية واالإهانة والشتائم) وهذا يعني أن رصيد الحب نفذ من الحياة الزوجية ويعني أن صبر الزوجين نفذ أيضاً، فبدلاً من حل الحوار بالكلمات، تستخدم لغة العنف مثل الشتائم والضرب...الخ، هذا مايؤدي الى إنقطاع التواصل بين الزوجين، وقد يتطور الامر الى صراع بينهم، والوصول الى مرحلة الصراع يعني إقترابها من حافة إنهيار العلاقة الزوجية.**(رفو، 2019: ص51)**.

٧-عدم الانجاب أو العقم، مما لاشك فيه أن وجود الاطفال يعتبر عاملاً في المحافظة على الحياة الزوجية واستقرارها والحيلولة دون إنهيارها، لأن وجودهم يزيد من الترابط بين الزوجين من ناحية، ويشعرهما بمسؤوليتهما تجاه الاطفال من ناحية أخرى، كما يجعل كلا الطرفين أكثر مرونة في معالجة المشاكل الزوجية التي تعترضهما دون اللجوء الى الطلاق، وعلى العكس من ذلك إن عدم إنجاب الاطفال يعرض حياة الأسرة للانحلال والطلاق، الكثير من الازواج لا يستطيعون الاستغناء عن الاطفال فيكون عقم الزوجة مسوغاً للزواج من زوجة ثانية وسبباً لطلاق الزوجة الأولى التي لم تنجب**(الجنابى، 1983، ص/210)**. فوجود الاطفال يدعو كلا الزوجين الى الحرص على التصرف برؤية وتفكُر وتعقل في حل المشاكل الأسرية، وعدم اللجوء الى الانحلال والطلاق حرصاًعلى مستقبل ألاطفال**(الباشا، 1982، ص/146)**. وقد ثبت من الدراسات الاجتماعية أن هناك علاقة عكسية بين عدم وجود الاطفال وإرتفاع معدلات انحلال العلاقات الزوجية.**(عبدالوهاب، 1998، ص/ 66)**.

٨- السكن المشترك: يمكن إعتبار عدم توفر سكن مستقل للعائلة هو أحد العوامل الرئيسية في وصول الزوجين الى مرحلة انحلال العلاقة الزوجية، حيث إن الزوجة تكون مقيدة في بيت أهل زوجها، إضافة الى تدخل الأهل في الحياة الزوجية، وهذا حتماً سيؤدي الى قيام الخلافات والنزاع بينهما بسبب التدخل الذى يُمارسه أهل الزوج أو الزوجة في شئونهما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهكذا تبدأ المشاكل تتعقد نتيجة المواقف التي يتخذها أهل الزوج من الزوجة وتدخلهم في شؤنهم، ولا سيّما الوقت الذي تطمع فيه الزوجة أن تكون سيدة بيتها، فينشأ بسبب ذلك الخلاف ويشتد الصراع بين الزوجين نتيجة اختلاف وجهات النظر بالنسبة لكثير من الامور، حيث إن الزوجين ينتميان الى جيل لاحق يختلف عن جيل أبائهما، الأمر الذي يؤدى الى تضخم المشاكل اليومية التي كان من الممكن أن تكون مجرد مواقف عابرة في حياة الزوجين**(عبيد، ٢٠١4)**.

٩- زواج الأقارب: إن أحد العوامل الاخرى التى يؤدى الى إرتفاع انحلال العلاقة الزوجية في مجتمعنا هو إجبار الرجل أو المرأة على الزواج من الأقارب، وفي أغلب الاحيان تكون الزوجة على علم أن زوجها لا يردها وأنه مغصوب على الزواج منها أو العكس، فتنشب بينهم خلافات وعدم تواقف وتفاهم مما يؤدى في نهاية المطاف الى انحلال علاقتهم الزوجية .

١٠- تعاطي المخدرات: نتيجة انتشار المخدرات وسهولة الحصول عليها فإن بعض المتعاطين لهذا السم الأبيض قد يهمل أسرته وبالتالي يصل الأمر الى انحلال العلاقة الزوجية، أو أن الزوج يؤثر على زوجته في تعاطي المخدر ويتدخل أهل الزوجة بطلب انحلال علاقتهم الزوجية لإنقاذ الزوجة وأولادها من الضياع، وقد زاد عدد من يتعاطى المخدرات في مجتمعنا (**الامين، 2008**).

١١- الخيانة الزوجية: فهناك من الازواج من يلجأ الى اقامة علاقات مشبوهة من خلال وجود التقنيات الحديثة التى دخلت مجتمعنا الكردى مؤخرا وسهلت مثل هذه الامور ومنها الموبايل، وذلك كان له تأثيرا سلبيا فى ازدياد الشكوك بين المتزوجين ومن ثم يحدث انحلال علاقتهم الزوجية، فضلا عن الأنترنيت وغرف الدردشة والواقع الجديد والتى يتم فيها تبادل الصور الشخصية والفكار والمشاعر والرسائل التى تثير وتزيد من الشكوك، فمثل تلك الوسائل التى سخرت لخدمة الانسان، اصبحت سببا لعديد من حالات انحلال العلاقات الزوجية**(رفو: 2019: ص/ 57)**.

12-الاب الحاضر الغائب: وهذا السبب يتمثل فى رب الاسرة الذي يقضي معظم وقته خارج المنزل له صور متعددة أهما:

رجل الاعمال الغارق فى عمله بحيث يصرف معظم الوقت في متابعة تجارته ليلا ونهارا فى لقاءات واجتماعات وسفريات وحفلات عامه وخاصه بهذا لا يجد وقتا لاسرته، فتبدأ الزوجة بالتذمر والاستياء من هذا الغياب وتشعر بأن الزوج الذي كانت تحلم بمشاركته لها احداث الحياة اليوميه يتبخر يوما بعد يوم، خصوصا اذا كانت الزوجة ليس لديها عمل خارج المنزل وقد توفر لها خدم يقومون بكل مهام ربة البيت من تنظيف وطبخ ورعاية لكل صغيرة وكبيرة داخل المنزل وما فى محيطه من حديقة وغيرها لذا سرعان ما تبدأ المشكلات فى الظهور فى هذا المنزل، فتبدأ بنقل معاناتها لأهلها وصديقاتها وهؤلاء فى الغالب يوفرون موقفا داعما للزوجة، ويؤكدون على حقوقها التى يجب الا تتنازل عنها حفاظاً على شخصيتها ومكانتها فى الاسرة فينشب الخلاف والنزاع الذى يحل محل المودة والرحمه التى ربطت الزوج بزوجته فى مفهوم الاسلام وينتقل الأثر السيء الى الأولاد الذين يدفعهم هذا الخلاف الى ترك المنزل ومشكلاته ويندفعون الى الشارع ومافيه من مخاطر وشرور فيقعون صيدا سهلا لاهل السوء الذين ياخذونهم الى طريق الانحراف بشتى طرقه ومسالكه**(الصنيع، 2022: ص/2)**

١٣- عدم التوافق بين الزوجين، في مجالات عديدة منها، عدم التوافق الجنسي، فتعد المشاكل الجنسية التي يشكو منها الازواج سبباً في عدم التوافق بين الزوجين، وقد يكون عدم التوافق الجنسي تعبيراً عن سوء التكيف في مجالات أخرى من الحياة الزوجية، مما يؤدى الى إمتداد الخلاف في دائرة الجنس والحياة العاطفية الى مظاهر أخرى أكثر أهمية فى صميم الحياة اليومية، فالمشكلات الجنسية يمكن أن تتحول الى بؤرة للاستياء أو فرصة مستساغة للطلاق، وهذا ما أثبتته الاحصائيات عن الطلاق التي تُشير الى أن عدم التوافق الجنسي كان سبباً في حوالي ٧٥٪ من حالات الطلاق، إلا أنه نادراً ما يذكر الزوجان أنه السبب الرئيسى وراء طلاقهم، بل يختلقون عوامل أخرى **(عيسى، 2017)** .

١٤- تدخل الأهل بشؤون الزوجين، هذا أيضاً أحد العوامل التي تؤثر على طبيعة العلاقة الزوجية من خلال إثارة المشاكل والخلافات التي تنشأ بين الزوجين، فهناك من الزوجات، مَن تكشف أسرار علاقاتها بزوجها وتنقلها الى أهلها، خصوصاً أن هناك من الأهالي مَن تنقصهم الخبرة والاستشارة والرأي فيتسببون في إحداث مشكلة، وذلك من باب نصرة ابنتهم، وبالتالي هذا يقود الى نتائج وخيمة، وكذلك الحال بالنسبة للزوج، فتدخل الأهل سواء الأم أو الأخوات أو الاخوه في شؤونه الخاصة، ينشأ الخلاف، ويشتد الصراع بين الزوجين ويؤدى بالتالي الى التعصب من قبل كلا الطرفين (أهل الزوج وأهل الزوجة) في محاولة لإثبات الذات دون مراعات ما ينتهى إليه صراع الأهالى من تدمير للأسرة وتفككها بانحلال علاقاتهما الزوجية **(رفو، 2019، ص/55)**.

١٥- التنشئة السرية غير الصحيحة: من المشاكل التي يواجهها اغلب المتزوجين هي مسألة التنشئة الاسرية التي عاشوها فى صغرهم، فكثيرا مانجد ان هناك من المتزوجين من يتصف ببعض الصفات منها الاهمال والاتكالية وللامبالات والتعلق الشديد بالأهل وخاصة من جانب الزوجة، كما ان الدلال الزائد في بيت اهلها فضلا عن عدم تربيتها على الاخلاق الاسلامية التي تدعو الى إحترام زوجها وتقديس الحياة الزوجية وطاعة الزوج في العديد من الامور يمكن ان يخلق لها العديد من المشاكل لعدم قدرتها على الاستقلالية في تحمل مسؤولية الحياة بمفردها فتؤدى بالنهاية الى فشلها وكذلك الحال بالنسبة للرجل فنجد كثيرا من الازواج من تربى على مفاهيم خاطئة تضخم له دوره وتبرر له الاخطاء التى يرتكبها كل هذا يؤدى الى تفكيك الروابط الاسرية وانحلال العلاقة الزوجية **(رفو، 2019، ص/57)**.

وإضافة الى العوامل التي ذكرناها هناك عوامل أخرى تؤدي الى انحلال العلاقة الزوجية، مثل أنانية الزوجين والطلاق الصامت والكبرياء والغرور والكذب والغيرة وإختلاف الزوجين على طريقة التعامل بالدخل الشهرى أو الراتب الشهري، منهم المبذر الذي ينفق كل ما يقع بين يديه من مال، ومنهم المدبر القادر على توفير المال مهما كان دخله منخفضاً، وهذا الاختلاف يعد من أكثر المشاكل الزوجية فهذه العوامل بدورها تسهم في انحلال العلاقة الزوجية، ولكن حرصاً منا على عدم التطويل اكتفينا بالإشارة إليها.

وبعد أن بيننا العوامل التي أدت الى إرتفاع انحلال العلاقة الزوجية في إقليم كردستان العراق، رأينا من الضروري تعزيز بحثنا بأحصائية رسمية تكشف إرتفاع انحلال العلاقات الزوجية في كل من محافظات اربيل والسليمانيه ودهوك وكركوك (گرميان) لصحة أقوالنا على إرتفاع معدلات انحلال العلاقات الزوجية في اقليم كردستان، وعلى هذا في يوم الثلاثاء المصادف2023/2/7. قمنا بزيارت مجلس القضاء الأعلى لإقليم كردستان –العراق، وتشرفت بزيارة فضلية القاضي(محمد مصطفى محمود) نائب رئيس محكمة التمييز، وبعد أن تكلمت عن سبب زيارتى ساعدنى مشكوراً بكل رحابة صدر وطلب من(السيد ليزان رشيد عبدالقادر) المدير العام لإدارة مجلس القضاء الاعلى على مساعدتى باعطاء احصائية كاملة للطلاق والتفريقات القضائية لسنوات (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، 2022) ، ومن هنا نشكرهم جزيل الشكر ولهم منا فائق التقدير والاحترام، أو ضحت الاحصائية أن حالات الطلاق والتفريقات التي سجلت في المحاكم المختصة بالاحوال الشخصية في محافظة أربيل فقط، بلغت(٢٩٨٥)

ألفين وتسعمائة وخمسة وثمانين حالة، حالة خلال عام (٢٠١٧) والتي يبدأ من(٢٠١٧/١/٢) الى (٢٠١٧/١٢/٣١)بينما ارتفع هذا المعدل الى (٣٥٩٨)ثلاثة آلاف وخمسمائة وثمانية وتسعين حالة، خلال عام (٢٠١٨)أي بزيادة (٦١٣) ستمائة وثلاث عشرة حالة، وارتفع المعدل أكثر خلال عام (٢٠١٩) الى (٤٣٥٧)أربعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وخمسين حالة، أي بزيادة (١٤٦)مائة وستة وأربعون حالة من العام (٢٠١٨)وأنخفض المعدل خلال عام (٢٠٢٠) بسبب تفشي فايروس كورونا (كوفد ١٩) والحجر الصحي الى (٣٢٦١) ثلاثة آلاف ومائتين واحدى وستين حالة، وبعد ذلك ارتفع المعدل خلال عام (٢٠٢١) الى (٤٠٤٣)أربعة آلاف وثلاثة وأربعين حالة، وإرتفع المعدل أكثر خلال عام (2022) الى(5645) خمسة آلاف وستمائة وخمسة وأربعين حالة، أي بزيادة(1602) آلف وستمائة وأثنتي حالة من العام (2021)، وهذا دليل على ارتفاع معدل انحلال العلاقات الزوجية، عاماً تلو آخر.

وأشارت جدول الاحصائية أيضاً الى حالات الزواج المسجلة في المحاكم المختصة بالاحوال الشخصية في محافظة أربيل وباقي محافظات الاقليم مقابل حالات الطلاق في الاعوام الست الماضية، إضافة الى احصائيات أخرى خاصة بالاحوال الشخصية لكن ليست بصدد موضوع بحثنا، ولعموم الفائدة نعرض فيما يأتي احصائيات الطلاق مقابل حالات الزواج في الأعوام المذكورة، في المحافظات المشار إليها : -

محافظة أربيل

حالات الزواج	العام	حالات الطلاق
14628	2017	2985
15025	2018	3598
15726	2019	4357
16803	2020	3261
1864	2021	4043
19019	2022	5645
مجموع 100165 زواج		مجموع 23889 طلاق

محافظة السليمانية

حالات الزواج	العام	حالات الطلاق
12988	2017	1360
13836	2018	4085
15698	2019	4859
15862	2020	3002
20147	2021	4767
6051	2022	1706
مجموع 84582 زواج		مجموع 19779 طلاق

محافظة دهوك

حالات الزواج	العام	حالات الطلاق
9891	2017	1384
10902	2018	1509
11081	2019	1667
11745	2020	1303
13441	2021	1769
12967	2022	1992
مجموع 70027 زواج		مجموع 9651 طلاق

محافظة كركوك (گرميان)

حالات الزواج	العام	حالات الطلاق
2170	2017	542
1980	2018	548
2546	2019	761
2519	2020	578
2285	2021	1093
2746	2022	797
مجموع 14242 زواج		مجموع 4319 طلاق

إذن المجموع الكلي لانحل العلاقات الزوجية في اقليم كردستان خلال السنوات الست الماضية التي سجلت في المحاكم المختصة للاحوال الشخصية بلغت (57638) سبعة وخمسين ألف وستمأئة وثمانية وثلاثين حالة، ناهيك عن الاعداد الهائلة من الانحلالات التي لم تسجل في محاكم الاحوال الشخصية بسبب عدم تسجيل زواجهم داخل المحاكم المختصة للاحوال الشخصية. ولزيادة المعلومات عن الاحصائية التى اخذت من مجلس القضاء الاعلى لإقليم كردستان-العراق ينظر النص الملحق بالبحث.

المطلب الثاني

أهم الحلول المقترحة لعلاج مشكلة انحلال العلاقات الزوجية والتقليل منه

إن إيجاد الحلول للعوامل التي تؤدي الى انحلال العلاقات الزوجية ليس بالأمر الصعب، وإنما يتطلب ذلك تضافر الجهود من أجل فهم أفضل للعلاقة الزوجية، ويجب أن نفهم أن الحياة الزوجية عبارة عن واجبات وحقوق متبادلة بين الطرفين حتى تكون الحياة سعيدة للزوجين، ولا بد ان يكون هناك حوار بين الزوجين عند وجود مشاكل وخلافات، لكن من

الضروري أن لا نترك الخلاف يبيت في البيت الزوجية حتى ليلة واحدة لكي لا يتطور الى مالا يحمد عقباه.

لذا على الزوجين محاولة المبادرات الجدية والسريعة لايجاد الحلول ومعالجة مشاكلهم التي قد تؤدي الى انحلال العلاقة الزوجية، لأن انحلال العلاقات الزوجية لا يحدث عن طريق المصادفة، بل ناجمة عن عديد من التراكمات، قد تفسد صفوة حياة الزوجين وتدفعهما الى انحلال علاقتهما الزوجية، لذلك من الضروري أن يعمل الزوجان على حل الخلافات التي تحول دون تعايش بينهما، ومن المعالجات والحلول التي تؤدي الى تقليل حالات انحلال العلاقة الزوجية في اقليم كردستان، ما يمكن إجماله فيما يأتي: -

١-على الأهل في حالة تزويج ابنائهم في سن مبكرة، توجيههم ونصحهم وإرشادهم حول هذه المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق الزوجين، وإعطاء الشاب والفتاة حرية رفض الزواج اذا لم تقتنع بالشاب المتقدم لخطبتها بالرغم من موافقة أهلها عليه، لأن موافقه الأهل وعدم أخذ رأي الفتاة يؤدي الى زيادة حالات انحلال العلاقة الزوجية، فيجب ان يكون القرار الاول والأخير للفتاة، **(قاضى لطيف، 2022، ص/6)** كما قال رسول لله(ﷺ): (لا تنكح البكر حتى تُستأذن، ولا الثيب حتى تستأمر) فقيل: يارسول الله، فكيف إذنها؟ قال: (اذا سكتت).(**البخارى، 2000، رقم حديث/ 6968، ص/1201)**

٢- حصر الزواج المبكر في دائرة الأقارب، لأنه قد تؤدي الى الاصابة بالكثير من الامراض التي تنتقل بين الأقارب كالامراض الدم الوراثية وغيرها التي تؤثر على صحة الاطفال المنجبين.

٣- مراعاة الفارق العمري البسيط بين الأزواج لكي يستوعب كل زوج أفكار شريكه الأخر وتحمله المسؤولية مبكراً وزيادة الوعي والنضج الفكري لديهما وإعطائهم حرية تحديد عدد الاطفال بما يتلائم مع إمكانياتهم وظروفهم المادية والنفسية والصحية.

٤- يجب ان يكون هناك تخطيط مسبق للزواج من قبل الشباب يعتمد على الاختيار الأمثل، ويجب أن تتوفر المقومات الانسانية له إقتصادياً وإجتماعياً، وعلى الأباء التيسير في مسألة المهور وعدم المغالاة فيها وفي طلب تجهزات الزواج.

٥- هامشية المستوى التعليمي بين الزوجين، المستوى التعليمى مطلوب ومحبذ جداً، أن تكون الزوجة متعلمة وحاصلة على أعلى الشهادات العلمية، والزوج كذلك، ولكن لاتكون هذه المسألة إحدى العوامل التي تؤدى الى انحلال العلاقة الزوجية، لأن علماء الاجتماع مؤخرا بحوثهم العلمية على هذا النقطة بالذات، اذ اعتبروها إحدى العوامل التي أدت الى انحلال العلاقة الزوجية. ويرى هؤلاء أن التباين الرأسي للمستوى التعليمي يتمثل في حصول أحدهما على شهادات علمية أعلى من الأخر، بما يمكن أن يكون سبباً في نوع من التعالي الواضح في المعاملة، والذي تنحدر آثاره على التفاعلات داخل الاسرة، اما التباين الأفقي للمستوى التعليمي والمتمثل في اختلاف نوعية التعليم والفكره التى ظلت راسخة فى الاذهان منذ العصور القديمة والتي تفضل نوعيات تخصصات معينه عما سواها، ويجعل عقلية الزوجين متباعدة في التفاهم لشعور أحدهما بالقصور فيما حصل عليه من التعليم، أو شعور الأخر بمكانه نوعية تعلميه العالية عن نوعية شريكه في الحياة، وفي كلا الحالتين تصاب الحياة الزوجية بنوع من الفتور أو الضعف التفاعلي السلبي مما قد يصل بها الى انحلال العلاقة الزوجية، في حين لا اجد مستوى تعليمى لاحد الزوجين عائقاً في يوم من الايام لاستمرار العلاقة الزوجية بين الزوجين، فكم من رجال متعلم صاحب شهادات وزوجته اقل منه تعليما استمرت حياتهما مثالاً وقدوة للاجيال والعكس صحيح **(مشيخص، 2018، ص/387)**.

٦- مراعاة الحقوق والواجبات، وضع المنهج الاسلامي حقوق وواجبات على كل من الزوجين، والمراعاة لها كفيل بإشاعة الاستقرار والطمأنينة في أجواء الأسرة، فالتقيد من قبل الزوجين بالحقوق والواجبات الموضوعة لهم يساهم في تعميق الأواصر وتمتين العلاقات الودية، وينفى كل أنواع المشاحنات والتوترات المحتملة، والتي تؤثر سلبياً على جو الاستقرار الذي يحيط بالاسرة والمؤثر بدوره على التوازن الانفعالي للأولاد.

٧- معرفة وتحديد سمات الشخصية، كل إنسان يحمل ترميزاً خاصة لشخصية، وهوية ثقافية تميزه عن غيره، فينبغى مراعاة أمر غاية في الأهمية ألا وهو تحديد سمات الشخصية لكل من الزوج والزوجة، خصوصاً في مسألة التوافق الزواجي إيجاباً وسلباً أيضاً، إذ أن كلاً منهما يتمتع بشخصية ثقافية ورثها عن مجتمعه وبيئته وتربيته التى ربى فيها، على أساس معين من القيم والمعاير المحددة لسمات هذه الشخصية. مما يجعل الخلافات الزوجية تتفاقم بين الزوجين فكل منها ينتمى الى ثقافة عائلية خاصة قد تلقى عليها تربية معينة بحسب ماورثه من كبار المربين فى هذه العائلة من سلوكياتهم وأفعالهم داخل التفاعل الأسري، ولعل كثيراً من المشكلات الزوجية عائدة لهذا السبب.

٨- تمكين الإشباع العاطفي بين الزوجين، يعتبر الاشباع العاطفي أمراً مهماً في العلاقات الزوجية بين الزوجين بل حتى النسيج العائلي العام فيما بين الانسان وعائلته وأرحامه، وهو أساس له بالخلابة والهيئة الحسنة لها في عينه، وعلاقات المودة والرحمة والحب ضرورية في جميع مراحل الحياة، وخصوصاً في مرحلة العمل والرضاعة، لأن الزوجة بحاجة الى الاطمئنان والاستقرار العاطفي، وان ذلك له تأثير على الجنين

وعلى الطفل في مرحلة الرضاع. (**مشيخص، 2018، ص/ 388**).

9-المبادرة لوضع العلاجات الاسرية العملية: وهذا افضل العلاجات السريعة لقضايا الخلافات الزوجية بين الزوجين ان عدم مبادرتنا السريعة والعاجلة لإيجاد الحلول الناجعة لمشكلتنا الاسرية سببت فداحة المشكلة الاسرية بين الزوجين، وتنقسم عملية حل المشاكل الزوجية الى مرحلتين هما: -

المرحلة الاولى: تبدا منذ ان تقع المشكلة فنقوم بدراستها وتجميع خيوطها المبعثرة والحد منها وندرس طرق الحل المتنوعة التي تتناسب معها.

المرحلة الثانية: المبادرة العملية لحل المشكلة وتشمل اربع خطوات هامة: (توافق حول المشكلة، ضبط وتقيم حل المشكلة، استمرارية حل المشكلة، اللجوء الى طرق الحل اللاحقة) ولعل اهم خطوة ينبغي اتباعها في مثل هذه المشكلات والتي تغيب عادة عن الناس خصوصا القائمين على عملية (اصلاح ذات البين) معرفة طابع المشكلة في الخلافات الزوجية فقد يناقش في مقام خلافات زوجية كثير من القضاية المختلف عليها لكن ليست مشكلة الام التي هي المسببة من للمشكلات بين زوجين او ألأسر؟ (**مشيخص، 2018، ص/382**).

10- توفير الامكانيات اللازمة لتوفير دور الحضانة في مقرات عمل الازواج أو بالقرب من مؤسسات الدولة، وعلى الدولة جعل الحضانة ودور رياض الاطفال إجبارياً في السنوات الخمس الاولى من عمر الطفل بهدف توعيته ونمو أفكاره ومواهبه وقدراته، لكي يكون ذو شخصية سوية في المجتمع مستقبلاً، وذلك لكون عمل الزوجة في الوظيفة أو الدراسة ولديها أطفال ولا تجد من يرعاهم قد يشكل مشكلة لها مع زوجها وتؤدي الى انحلال العلاقة الزوجية بسبب عدم قدرتها على تحقيق التوازن بين أداء الزوجة لوظيفتها أو دراستها وبين مسئووليتها في تربية أطفالها، وإن هذا الدور الايجابي للدولة يقلل من حالات انحلال العلاقة الزوجية ويقلل من حالات التفكك الاسري.(**قاضي لطيف، 2022، ص/7**).

١١- المؤسسات الدينية المتاحة في المجتمع، كالمساجد والعلماء وهيئات الافتاء، فالمساجد، وهي المكان الذي يتردد عليه المسلم خمس مرات في اليوم والليلة، يمكن أن يقدم فيها بيان لحقوق الزوجين في الاسلام، وكيف عالج الاسلام نماذج من المشكلات الاسرية في القرآن الكريم وفي سنة رسول الله (ﷺ)وفي حياة الصحابة والتابعين ومن بعدهم من صالحي الأمة، كما أن علماء الشريعة من خلال تفاعلهم مع مشكلات الأسر التى تصلهم عن طريق الاذاعة أو التلفاز أو الصحافة، وعرضهم لرأي الاسلام في تلك المشكلات وخصوصاً الجديد منها، يقدمون خدمة للناس هم بأمس الحاجة إليها، كما أن لقاءاتهم المباشرة مع الأفراد أو عبر الهاتف لها أثر كبير في حل العديد من المشكلات الاسرية قبل تفاقمها وتسببها في انحلال العلاقة الزوجية.(**الصنيع، 2022**)

١٢-إتباع منهج المرونة والتسامح، الكثير من المشاكل تبدأ تافهة وبسيطة لكن لأنه لايوجد تسامح بين الزوجين تؤدي الى مشاكل وتتضخم مع مرور الايام، العناد من أحد الطرفين أو من شريك الحياة، التدقيق في كل صغيرة وكبيرة، عدم التسماح تجاه الأمور التافهة والبسيطة، عدم المرونة في العلاقة الزوجية، هذا يؤدى الى تفاقم المشاكل، فالحل والحالة هذه أن يكون الانسان متسامحاً، فالمتسامح كريم، وبالتسامح تستمر الحياة الزوجية.

١٣- إنشاء قسم يسمى بقسم الارشاد والتوجيه الاسري، يكون دوره معالجة المشاكل والمعوقات التي تحصن بين الازواج الجدد وخصوصاً في حالات الزواج المبكر، ويتم الاشراف عليه من قبل اشخاص مختصين في علم النفس وعلم الاجتماع ومن رجال القانون والباحثين وفي مقدمتهم علماء الدين، على أن يشكل هذا القسم في كل محاكم الاحوال الشخصية، وفي كل مؤسسة من مؤسسات الدولة وفي كل مجلس محلي في الاقضية والنواحي، يكون دوره تقديم التوجيه والتوعية في مسائل الزواج والمشاكل التي قد تنشأ عنه ومعرفة أسباب زواج القاصرات ومعرفة الاسباب والمعالجات التي تساهم في إنجاح الزواج، وخصوصا زواج المبكر والاسباب التي تؤدى الى فشله و توفير الامكانيات والسبل لتوعية وارشاد المتزوجين وهم في هذه السن الحرجة وهو سن المراهقة واعطائهم الوعى الفكري والاجتماعي لتكوين الاسرة ومقومات نجاحها(**قاضي لطيف، 2022، ص/8).**

الخاتمة

توصلنا في نهاية كتابة البحث الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن اجمالها فيما يأتي: -

أولاً- الاستنتاجات

1- يعتبر انحلال العلاقة الزوجية من الاحداث الصعبة في الحياة، ويعتبر نقطة تحول في كثير من الاحيان على حياة الاطفال وعلى نموهم النفسي والمعرفي والسلوكي.

2- إن معظم حالات الانحلال الزوجي في إقليم كردستان، تحدث بسبب ضعف تأهيل الشاب والشابة الى مرحلة الزواج، وهذا الضعف تعود أسبابه الى عدم إدراك الطرفين أو أحدهما بمرحلة الزواج وأهميتها وطبيعة المرحلة الزوجية، فإن حالة الزواج في السنوات الأولى تكون معرضة للفشل بنسبة كبيرة لأدنى ولأتفه الاسباب، ويعود ذلك لقلة خبرة الزوجين أو أحدهما بهذه المرحلة، وعدم قدرة فهم الزوجين أو أحدهما.

3- إن مرحلة الزواج تختلف عما قبلها إختلافاً كلياً وخاصة فئة الشباب الذين كثيراً منهم لا يستطيع التخلص من مرحلة العزوبية وعدم قدرته على التأقلم مع الحالة الزوجية، في نفس الوقت الذي تكون فيه الفتاة غير قادرة على التأقلم مع عدم قدرة الزوج على التخلص من هذه الحالة.

4- كما توصل البحث الى أن النتائج التى توضح الى العوامل التي أدت الى إرتفاع انحلال العلاقة الزوجية وأهم الحلول المقترحة لعلاج مشكلة انحلال العلاقات الزوجية والتقليل منه في إقليم كردستان العراق. مثل: سوء إختيار الشريك، الزواج المبكر، التطور الثقافي، الأزمات الاقتصادية، سرعة الاستفزاز، العنف الجسدي، عدم الانجاب، السكن المشترك، زواج الأقارب، تعاطي المخدرات، الخيانة الزوجية، عدم التوافق بين الزوجين، تدخل الاهل، توصل الباحث الى أهم الحلول المقترحة لعلاج مشكلة الزوجية والتقليل منه الحلول المقترحة لعلاج مشكلة الانحلال مثل: حصر الزواج المبكر في دائرة الأقارب، مراعاة الفارق العمري، هامشية المستوى التعلمي، مراعات الحقوق والواجبات، والمبادرة لوضع العلاجات الاسرية العملية وتمكين الاشباع العاطفي.

ثانياً: التوصيات: .

نضع عدداً من التوصيات المستنبط من ثنايا هذا البحث يمكن أن تسهم في التقليل من حالات انحلال العلاقات الزوجية حفاظاً على التماسك الاسرى واستقرار الحياة الزوجية وعلى النحو الآتي:

1- ضرورة قيام المؤسسات الدينية ومنابرها الاعلامية بالدور الارشادي والتوعوي بخطورة وأثار انحلال العلاقة الزوجية على البناء الأسري والمجتمع، وتوعية أفراد المجتمع حول مخاطر انحلال العلاقات الزوجية وأهمية المحافظة على استمرار العلاقة الزوجية، وإفهام الناس الحكمة من وراء رخصة الطلاق.

2- عقد مؤتمر مشترك بين كل من الوزارات العدل والأوقاف والتعليم العالي والمالية والداخلية والعمل الاجتماعي ومجلس القضاء الأعلى في حكومة إقليم كردستان ومنظمات حقوق الانسان ومنظمات المرأة والنسوة في كردستان لمواجهة العوامل التى أدت الى إرتفاع انحلال العلاقات الزوجية في إقليم كردستان.

3- إعادة النظر في بعض التشريعات المنظمة للزواج، وإعادة النظر في قضية زواج القاصرات التى تشهد إرتفاعاً في معدلات طلاقه.

4- مراعاة الأهل الشروط الصحيحة في زواج ابنائهم وبناتهم وفقاً للشروط والضوابط السليمة، خاصة مراعاة التوافق الفكري والعمرى والنضج النفسي..الخ.

5- التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي: العمل على التخلص من إدمان هذه المنصات التي تُعيق طرق التواصل الصحي الوجاهي بين الزوجين، والتى يسبب الهوس والتعلق بها قد ينسى أحد الزوجين نفسه في هذا العالم الافتراضي ولا ينتبه لوقته، وبالتالي سينسى أن يهتم بشريكه وأن يُحبه على الوجه الصحيح، ولِنَقوُل أن هذه المشكلة من أكثر المشاكل الحديثة شيوعاً في العالم والمؤثرة سلباً على العلاقة الزوجية والاسرة.

6- على الطرفين أو الزوجين في حالة حدوث أي مشكلة بينهما، أن يحميا علاقتهما من تدخل أى طرف ثالث بينهما، لذلك عليهما أن يحلا خلافاتهما فيما بينهما ويحتفيظا بقرارتهما الشخصية بينهما، وإن كانت معقدة فعليهما أن يستشيرا أحداً له خبرة بهذه الامور، وقد يحصل هذا التدخل من الأهل والاصدقاء أو الأقارب أو الجيران بحجة الاهتمام والحب، ولكنه في الواقع سيكون سبباً لتفاقم المشاكل والخلافات.

7- الغيرة، فالغيرة من الاطباع التي تستأصل في نفس الانسان ولايمكن نزعها، لذلك ننصح بالابتعاد عن بعض الاستفسارات والتحقيقات الخانقة مثل السؤال عن كل شخص يتكلم معه الشريك في الهاتف، وما هو سبب تحدثه معه، ومن أين يعرفه ومنذ متى، فكل هذه الاسئلة ستشكل عبئاً وضغطاً على الشريك، وتُعكر صفو العلاقة الزوجية وتزيد من التوتر بين الزوجين، والإفراط في هذه الصفة سينهي حتماً الزواج في نهاية الأمر.

8- إختلاف طريقة التعامل مع المال، من المؤكد تختلف طريقة التعامل مع المال من شخص لأخر، فهناك المبذر ينفق كل ما يقع بين يديه من مال، وهناك المدبر القادر على توفير المال مهما كان دخله منخفيضاً، وهذا الإختلاف يعد من أكثر المشاكل الزوجية المنتشرة، لذا عندما تتعارض شخصية الزوجين في هذا المجال تنشأ الخلافات بينهما، والحل الامثل لهذهِ المشكلة هو إلتزام كلا الطرفين بمزانية محددة طول الشهر، وينصح بمشاركة الطرف الاخر القرارات في المستقبل.

9- الابتعاد عن تكبير المشكلات وتضخيمها، وفي نفس الوقت عدم إهمالها وتجاهلها، والنظر بصورة موضوعية الى المشكلة.

10- تجنب مناقشة الأمور أمام الأولاد حتى لايتم فقدان السيطرة أو التسبب لهم بعُقد نفسية، ويجب ان يكون لدى الزوجين سعة الصدر حتى يستطيع إستعاب الآخر.

11- الشعور بأنك أفضل، في حال شعرت بأنك شخص جيداً جداً وأفضل مما يستحقه شريكك قد يدفعك عدم الرضا الى إرتكاب أخطاء قد تندم على فعلها في وقت لاحق.

12- الثقة ركيزة مهمة في الزواج، اذا كنت لاتثق بشريكك، فلن تستطيع إنجاح الزواج.

13- على الزوجين إحترام بعضها البعض، وتقدير كل منهما لشريكه، حيث إن الاحترام هو أحد أساسيات الزواج الصحي

الناجح، وسبب رئيسي لإستقرار العلاقات ورضا الزوجين عن بعضهما، ويمكن التعبير عنه باستمرار عن طريق تذكير الشريك بالمشاعر العظيمة التي يُكنها الطرف الآخر له، وإمتنانه لوجوده وتقديره لمكانته ودوره كنصف مُكمل له، وعدم الاكتفاء بالوقت والعشرة لإظهار مشاعر الاحترام بل التحدث عنها بأستمرار، والتصرف بطريقة تُعبر عنها.

14- التسامح، بعض العلاقات الزوجية بسب عدم قدرة الزوجين على المسامحة وإعطاء الفرص، رغم أعتذار الشريك وإعترافه بخطأه وطلبه مغفرة الطرف الآخر، إلا أنه بالمقابل يرفض المُصالحة، وهنا يجب التنويه لضرورة تَقبّلْ الخطأ كصفة بشرية يقع بها الجميع، وأن العلاقة الزوجية الثمينة تتطلب تقديم التنازلات وإعطاء المزيد من الفرص لدعمها والحفاظ عليها، ويمكن عتاب الشريك على خطأه وإشعاره بالمسؤولية لكن بأسلوب ودي ومهذب ثم إكمال ومتابعة الحياة الزوجية بأنسجام وحب معاً.

15- على الزوجين التفكير بشكل إيجابي في المستقبل وعدم الندم على شئ لايمكن إرجاعه، بل يمكن التفكير في شئ جديد وحياة جديدة ونجاحات جديدة.

المصادر والمراجع

1. ابن البزاز: الشيخ حافظ الدين محمد بن محمد شهاب المعروف بابن البزاز الكردي الحنفي، الفتاوى الهندية، في مذهب الامام أبو حنيفة النعمان، طبع بمطبعة الميمنة على نفقة اصحابها: مصطفى البابي الحلبي وأخوية بكرى وعيسى بمصر، 2000م.
2. ابن الجزي: أبي قاسم محمد بن احمد ابن الجزي: القوانين الفقهية، دار الحديث طبع، نشر، توزيع، القاهرة ـ مصر، 2005م.
3. ابن القيم الجوزية: شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم الجوزية: إعلام الموقعين عن رب العالمين، المكتبة العصرية، للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا ـ بيروت ـ لبنان، 1987م.
4. ابن الهمام: الامام كمال الدين محمد بن عبدالواحد البواسي المعروف بابن الهمام الحنفي: فتح القدير، منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولى، 203م.
5. ابن حزم: أبي محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم الاندلسي، المحلى بالآثار، منشورات محمد على بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولى، 2003م.
6. ابن رشد: أبي الوليد محمد بن احمد ابن رشد القرطبي: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولى، 2004م.
7. ابن رشد: أبي وليد محمد بن احمد ابن الرشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولى 2004م.
8. ابن عابدين: قائمة المحققين: محمد أمين الشهير بابن عابدين، رد المحتار علي الدر المختار شرح تنوير الابصار، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، 2003م.
9. ابن قدامة: موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي: المغني، دار الحديث، طبع نشر وتوزيع، القاهرة ـ مصر، 2004م.
10. ابن منظور: الامام جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري: لسان العرب، دار التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، 2000.
11. أميرة أنور أحمد: الطلاق: الاسباب ـ طرق العلاج، مجلة الأمن والحياة، العدد(344)، 2008م.
12. الباشا: وسيلة عاصم: الطلاق أسبابه آثاره الاجتماعية، دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، كلية الاداب ـ جامعة بغداد، 1982م.
13. البخاري: الامام أبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري: صحيح البخاري، مكتبة دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، 1999م.
14. البهوتي: الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي: كشاف والقناع عن متن الاقناع للحجاوي، دار احياء التراث العربي للطلاعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولى، 1999م.
15. الجنابي: عائدة سالم الجنابي، المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد، رسالة ماجستير، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983م.
16. الحطاب: أبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف الحطاب: مواهب الجليل الشرح مختصر الخليل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولى، 1995م.
17. الحلي: العالم الفاضل الشيخ عبدالكريم الحلي: الاحكام الجعفرية في الاحوال الشخصية، مطبعة الفرات، بغداد ـ 1342هـ .
18. الخزاعلة: عبدالعزيز على الخزاعلة: الاسرة المصرية وتحديات العولمة، دار الكتب العربية، القاهرة ـ مصر، 2008م.
19. الخفيف: علي الخفيف: فرق الزواج في المذاهب الاسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الاولى، 2008م.
20. خليل: المستشار احمد محمود خليل: عقد الزواج العرفي، أركانه وشروطه واحكامه، الناشر منشأة المعارف ـ الاسكندرية، 2006م.
21. الدردير: العلامة شمس الدين الشيخ محمد عزمة الدسوقي في على الشرح الكبير: شيخ أبي البركات سيدي احمد بن محمد العدوي، الشهير بالدردير: حاشية الدسوقي، منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، 2003م.
22. الرازي: أبو عبدالله محمد بن حسن بن حسين التيمي الرازي: الملقب بفخر الرازي: مفاتيح الغيب، المطبعة لبهية المصرية، الطبعة الاولى، 1938م.
23. الربيعي: المحامى جمعة سعدون الربيعي: المرشد الى إقامة الدعاوي الشرعية وتطبيقاتها العملية، معززة بقرارات محكمة التميز الاحوال الشخصية، الناشر فى المكتبة القانونية، بغداد العراق، 2006م.
24. رفو: عذراء صليوا رفو: الطلاق وأسبابه في مدينة بغداد، دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة الإناسة وعلوم المجتمع، العدد(6)، 2019م.
25. الزحيلي: د. وهبة الزحيلي: الفقهه الاسلامي وأدلته، دار الفكر المعاصر، دمشق ـ سورية، الطبعة الرابعة، 2004م.
26. الزلمي: مصطفى إبراهيم الزلمي، احكام الزواج والطلاق في الفقهه الاسلامي المقارن، دراسة مقارنة بالقانون، مطبعة رؤذهةلآت ـ اربيل، الطبعة الرابعة، 2011م.
27. زيدان: د. عبدالكريم زيدان: المفصل في احكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الاسلامية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2000م.

28. السرخسي: شيخ الاسلام شمس أبي بكر محمد بن احمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي: المبسوط، منشورات محمد بن علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولى، 2001م.
29. السعدي: القاضي عباس زياد السعدي: الطلاق وآثاره في الشريعة والقانون، دائرة الكتب، بغداد، 2006م.
30. سنن أبي داود: عون المبعود شرح سنن أبي داود: العلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظم آبادى، دار الحديث ـ القاهرة ـ مصر، 2001م.
31. سنن الترمذي: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سوره: الجامع الصحيح(سنن الترمذي) دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولى، 2000م.
32. الشافعي: الامام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي: الام، دارالمعرفة للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، 2002م.
33. الشربيني: الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني مغنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المناهج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولى، 2006م.
34. الشوكاني: الامام الشيخ محمد بن علي الشوكاني: السيل الجرار المتدفق على حدائق لأهار، دار ابن حزم للطباعة والمشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولى، 2004م.
35. الشوكاني: الامام محمد بن على الشوكانى: نيل الأوطار شرح منتقى الاخبار من أحاديث سيد الاخبار، دار المعرفة للطباعة في النشرو والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولى، 2002م.
36. الشيرازي: الامام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادى: المهذب في فقه الامام الشافعي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولى، 2000م.
37. الصنيع: صالح إبراهيم الصنيع: التكفف الاسرى، أسباب وآثار وحلول، (www.khutabaa.com)، 2022م.
38. عادل عبالموجود وآخرون: الشيخ عادل احمد عبدالموجود، د.احمد عيسى حسن العصراوي، د.حسين عبدالرحمن احمد، د. محمد احمد عبدالله، د. مجدي سرور باسلوم، د. احمد محمد عبدالعال، د.بدوي علي محمد سيد، د.ابراهيم محمد عبدالباقي: تكملة المجموع شرح المهذب، منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولى، 2002م.
39. عبدالوهاب: إيمان عبدالوهاب: الآثار الاجتماعية للطلاق: دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة الموصل، رسلة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1998م.
40. عبيد: عدنان عاجل: أسباب الطلاق في العراق، دار المنهل للنشر والطباعى والتوزيع، الامارات العربية المتحدة، 2014م.
41. العسقلاني: الامام احمد بن علي بن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، مكتبة دار الفيحاء، الطبعة الثالثة، 2000م.
42. العسيلى: عبدالله عبدالمنعم العسيلي، الفروق الفقهية بين الرجل والمرأة في الاحوال الشخصية، دراسة فقهية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2011م.
43. عشا: غسان عشا: الزواج والطلاق وتعدد الزوجات في الاسلام، دار الساقي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولى، 2004م.
44. عمر: د. احمد مختار عبدالحميد عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، الناشر عالم الكتب، الطبعة الاولى، 2008م.
45. عيسى: علاء لازم: أسباب إزدياد ظاهرة الطلاق في العراق، www.azzaman.com
46. الفيومى: العلامة احمد بن محمد بن علي الفيومى: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير دار المعارف للنشر، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية، 2016م.
47. قادر: د. محمد خضر قادر: دور الارادة في احكام الزواج والطلاق والوصية، دراسة فقهية مقارنة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ـ الاردن، 2010م.
48. القرطبي: أبي عبدالله محمد بن احمد الانصاري القرطبي: الجامع الأحكام القرآن منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الخامسة، 1966م.
49. الكاساني: الامام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي: بدائع الصنائع في تريب الشرئح، منشورات محمد بن علي بيضون لنشر كتب، السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، 2003م.
50. الكبيسي: احمد الكبيسي: الوجيز في شرح قانون الاحوال الشخصية، المكتبة القانونية بغداد، الطبعة الثانية، 2006م.
51. المالح: حسان عدنان: الطبيب النفسي والحياة، دار الاشراقات، دمشق ـ سوريا، 1997م.
52. مشيخص: الشيخ عبدالعظيم نصر مشيخص: أنماط التفكك الاسري(الطلاق نموذجاً) أحكامه وضوابطه، أسبابه وعلاجاته، دار أمل الجديد، للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الاولى، 2018م.
53. النزعات: المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات: الاسباب المؤدية الى الطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في محافظة غزة، سلسلة الدراسات الميدانية، قسم المعلومات غزة، 2003م.
54. الهذلي: المحقق الحلي جعفر بن الحسنى بن أبي ذكريا بن سعيد الهذلي، شرائع الاسلام في الفقه الاسلامي الجعفرى، منشورات دار المكتبة الحياة، بيروت ـ لبنان، 1986م.
55. القاضى لطيف خليل ابراهيم. (2022). انحلال العلاقة الزوجية بالطلاق او التفريق الاسباب و المعالجات. www.hic.iq/view69914
56. حسان عدنان. (2022). الأسباب المؤدية إلى الطلاق من وجهة نضر المطلقين و المطلقات. موقع الكتروني. www.pcder.org: 2003